مفهوم الديمقراطية الشاملة عند تاكيس فوتوبولوس

The concept of inclusive democracy of Takis Fotopoulos

د/محمود أشرف أمين الخولي
مدرس بقسم الفلسفة ـ كلية الآداب- جامعة طنطا

الملخص:

تقدم هذه الدراسة تعريفاً بأحد أهم الاتجاهات السياسية المعاصرة المتمثلة في الديمقراطية الشاملة **"Inclusive Democracy"** التي قدمها الفيلسوف اليوناني تاكيس فوتوبولوس تلك التي تعد شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يعيد دمج المجتمع مع الاقتصاد والسياسة والطبيعة. منطلقاً من حقيقة ما يواجهه العالم– في بداية الألفية الجديدة– من أزمة متعددة الأبعاد (سواءً اقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية وسياسية)، ناتجة عن تركز السلطة في يد النخب المختلفة، نتيجة لاقتصاد السوق والديمقراطية التمثيلية والأشكال ذات الصلة بالبنية الهرمية. لذا تسعى الديمقراطية الشاملة لضمان توزيعاً متساوياً للسلطة على جميع المستويات القائمة على النشاط البشري الذي يمكن فيه اتخاذ القرارات بشكل جماعي وديمقراطي.

وتركز دعائم هذه الديمقراطية وإطارها المؤسسي على أربعة أبعاد رئيسة تشمل المجالات العامة الأتيه: "السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية" التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات مناسبة تضمن التوزيع المتساوي للسلطة السياسية بين جميع المواطنين من أجل القضاء الفعال على هيمنة الإنسان على الإنسان أو الطبيعة، ومن ثم إعادة دمج البشر والطبيعة. وتسعي هذه الديمقراطية إلى تنمية الوعي الديمقراطي لدى المواطنيين مما يسهم في تكوين "ديمقراطية كونفدرالية شعبية **A Confederal Democracy**" قائمة على شبكة من المجالس الإدارية التي يُنتخب أعضاؤها أو مندوبيها من التجمعات الشعبية في مختلف الشعوب، ويكون دورهم إدارياً وعملياً بحتاً، وليس لهم دور صنع السياسات مثل دور الممثلين في التمثيل الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: الديمقراطية، الشاملة، التنمية المستدامة، تاكيس، فوتوبولوس.

Abstract

This study introduces one of the most important contemporary political trends represented by inclusive democracy, presented by the Greek philosopher Takis Fotopoulos, which is a form of social organization that re-integrates society with the economy, politics and nature. Based on the fact that the world is facing - at the beginning of the new millennium - a multi-dimensional crisis (whether economic, environmental, social, cultural and political), resulting from the concentration of power in the hands of different elites, as a result of the market economy, representative democracy and related forms of hierarchical structure. Therefore, inclusive democracy seeks to ensure an equal distribution of power at all levels based on human activity in which decisions can be made collectively and democratically.

The pillars of this democracy and its institutional framework focus on four main dimensions that include the following public areas: "political, economic, social and environmental" which aim to establish appropriate institutions that ensure the equal distribution of political power among all citizens in order to effectively eliminate the dominance of man over man or nature, and then reintegrate humans and nature. This democracy seeks to develop Democratic consciousness among citizens, which contributes to the formation of a "demotic Confederal Democracy" based on a network of administrative councils whose members or delegates are elected from popular assemblies in various peoples, and their role is purely administrative and practical, and they do not have a policy-making role like the role of representatives in democratic representation.

Keywords: inclusive democracy, sustainable development, Takis, Fotopoulos.

مقدمـــــة

أولاً: أهمية الدراسة:

تتناول هذه الدراسة واحداً من أهم المصطلحات السياسية تناولاً ودراسة قديماً وحديثاً وهو الديمقراطية، والذي لا غنى عن تحديد ملامحه وإعادة إحياءه من جديد بإعتباره يمثل هدفاً أسمى للأفراد والمجتمعات على السواء، فالكل يحلم بمجتمع ديمقراطي يمارس فيه حريته وحقوقه الدستورية والسياسية دون عائق أو قيد. ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسة التي تبحث في تقديم أفضل شكل ممكن للمجتمع الديمقراطي الشامل الذي لا يتجاهل أي بعد من أبعاد هذه العملية الديمقراطية سواءً السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو البيئي أو الثقافي...إلخ.

تمثل الديمقراطية الشاملة مفهوماً جديداً للديمقراطية- على الرغم من إستخدام تاكيس فوتوبولس للتعريف الكلاسيكي لها بإعتبارها "حكم الشعب" كنقطة انطلاق – يهدف من خلاله تحقيق الديمقراطية السياسية المباشرة، والديمقراطية الاقتصادية (التي تكون خارج حدود اقتصاد السوق وتخطيط الدولة)، وكذلك الديمقراطية في المجال الاجتماعي والديمقراطية البيئية. وتركز دعائم هذه الديمقراطية وإطارها المؤسسي على أربعة أبعاد رئيسة تشمل المجالات العامة "السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية" التي تهدف إلى إنشاء مؤسسات مناسبة تضمن التوزيع المتساوي للسلطة السياسية بين جميع المواطنين من أجل القضاء الفعال على هيمنة الإنسان على الإنسان والإنسان على الطبيعة، ومن ثم إعادة دمج البشر والطبيعة.

لذلك يعتقد فوتوبولس أنه من المهم محاولة تحديد كيف يمكن لمجتمع بديل قائم على ديمقراطية شاملة أن يحاول حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي يتعين على أي مجتمع التعامل معها، في ظل ظروف الموارد الشحيحة وليس في حالة ما بعد الندرة المتخيلة. فالديمقراطية الشاملة – في ظل ظروف اليوم – لا يمكن أن تكون إلا اتحادًا كونفدراليًا للجماعات، حيث تكون فيه الجماعات هي الوحدات الأساسية للحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

ينطلق الباحث في دراسته من فرضية أساسية هي: ما علاقة الديمقراطية الشاملة بالتنمية عند تاكيس فوتوبولس؟ ويناقش هذه الفرضية وتلك العلاقة من خلال التساؤلات التالية:

١- ما المقصود بالديمقراطية الشاملة وعلاقتها بالتنمية؟

٢- كيف يمكن للديمقراطية الشاملة أن تحدد الاحتياجات الأساسية للمواطنيين وتجد طرقًا لتلبيتها مع تقليل الضرر الذي يلحق بالطبيعة؟

٣- كيف وظف فوتوبولس الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق ديمقراطية شاملة؟

٤- ما معالم الديمقراطية الكونفدرالية الشاملة عند فوتوبولس ودور المواطنيين فيها؟

ثالثاً: المنهج المستخدم:

لقد إعتمدت في إعداد هذه الدراسة على المناهج التالية: المنهج التاريخي، المنهج التحليلي، المنهج النقدي، والمنهج المقارن.

رابعاً: الدراسات السابقة:

لا توجد دراسات سابقة عن تاكيس فوتوبولس باللغة العربية.

خامساً: خطة الدراسة:

هذه الدراسة عبارة عن مقدمة وسبعة مباحث وخاتمة وقائمة من المصادر والمراجع.

أما المقدمة: فقد تناولت فيها التعريف بموضوع البحث وأهميته، والمنهج المستخدم في إعداده، كما أشرت فيها كذلك إلى التساؤلات الموجهة للدراسة. ويتضمن البحث المحاور التالية:

المبحث الأول: تاكيس فوتوبولس: تطوره الفكري وأهم أعماله.

المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية الشاملة.

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية.

المبحث الرابع: الديمقراطية الشاملة وأبعاد أزمة العالم المعاصر.

المبحث الخامس: المكونات الأساسية للديمقراطية الشاملة.

المبحث السادس: مفهوم ديمقراطي جديد للمواطنة.

المبحث السابع: معالم الديمقراطية الكونفدرالية الشاملة ونقادها.

- **الخاتمة:** تتضمن أهم النتائج.

المبحث الأول: تاكيس فوتوبولس: تطوره الفكري وأهم أعماله:

تاكيس فوتوبولوس Takis Fotopoulos (١٩٤٠-....): هو فيلسوف سياسي وخبير اقتصادي يوناني، ولد في جزيرة خيوس في اليونان لكنه عاش أغلب حياته الأكاديمية في لندن. وكان طالباً نقابياً وناشطاً في أثينا وبعدها أصبح ناشطًا سياسيًا في لندن، وقام بدور فاعل في إحتجاجات

الطلاب في عام ١٩٨٦.[١] كما أسس حركة الديمقراطية الشاملة، التي تهدف إلى الجمع بين الديمقراطية الكلاسيكية والاشتراكية الليبرالية والتيارات الراديكالية في الحركات الاجتماعية الجديدة.[٢]

يعد فوتوبولس من أكثر الفلاسفة نشاطاً ولديه العديد من الكتب والمقالات التي نُشرت في المجلات والصحف النظرية البريطانية والأمريكية واليونانية، وقد تُرجم العديد منها إلى أكثر من عشرين لغة.[٣] وهو محرر المجلة الدولية للديمقراطية الشاملة (التي خلفت الديمقراطية والطبيعة)، وكذلك محرر صحيفة ذا إنترناشونال " The International" للديمقراطية الشاملة. وكان فوتوبولوس أستاذًا محاضرًا في الاقتصاد في «جامعة شمال لندن للفنون التطبيقية» بين عامي ١٩٦٩–١٩٨٩، حتى بدأ تعديل صحيفة «المجتمع والطبيعة»، وبعدها صحيفة «الديمقراطية والطبيعة»، ولاحقًا الصحيفة الإلكترونية الدولية «الديمقراطية الشاملة». وكاتب مقالات مشهور في صحيفة إلفثيروتاييا Eleftherotypia، ثاني أكبر صحيفة في اليونان.

ومن أبرز أعماله: "نحو الديمقراطية الشاملة: أزمة اقتصاد النمو والحاجة إلى مشروع تحريري جديد" (١٩٩٧م)، ، الأزمة متعددة الأبعاد والديمقراطية الشاملة (٢٠٠٩م)، وأحدث كتبه "النظام العالمي الجديد في العمل: المجلد ١: العولمة وثورة الخروج البريطاني و"اليسار" – نحو مجتمع ديمقراطي للدول ذات السيادة (٢٠١٦).[٤] وهو أيضًا مؤلف للعديد من الكتب باللغة اليونانية حول التنمية؛ وحرب الخليج؛ والإجماع النيوليبرالي؛ والنظام العالمي الجديد؛ وثقافة المخدرات؛ والنظام الجديد في البلقان؛ "اللاعقلانية الجديدة؛ العولمة واليسار؛ الحرب ضد ""الإرهاب""؛ رأسمالية تشومسكي ورأسمالية ألبرت..إلخ.[٥]

المبحث الثاني: مفهوم الديمقراطية الشاملة:

قد يكون اليوم عدد كبير من الدول ديمقراطياً، لكن تاريخ مؤسساتها السياسية يكشف مدى هزال وهشاشة الترتيبات الديمقراطية. وحده تاريخ أوروبا في القرن العشرين يبين أن الديمقراطية شكل من أشكال الحكم صعب على الإنشاء وأصعب على الإدامة. فلقد خرجت الديمقراطية من أرحام

---

[١] https://web.archive.org/web/٢٠٢١٠٥١٠١٦١٠٢١/https://openlibrary.org/authors/OL٣١١٢٩٥٨A/Takis_Fotopoulos **تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٤/١٧م**

[٢] **Contemporary authors, V.** ١٧١, Edited by Scot Peacock, The Gale Research International, United States of America, ١٩٩٩, pp.١١٨-١١٩.

[٣] https://www.bloomsbury.com/us/author/takis-fotopoulos/ **تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٤/١٧م**

[٤] https://www.inclusivedemocracy.org/journal/vol١٣/vol١٣_no١_contributors.htm

[٥] http://www.inclusivedemocracy.org/fotopoulos/ **تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٤/١٧م**

صراعات اجتماعية بالغة الحدة وكثيراً ما كانت تذهب ضحيةً في مثل هذه الصراعات.[١] وقد أخذت عبر تاريخها أسماءً وأشكالاً عده لكنها ظلت إلى اليوم مسار جدل وحوار حول معانيها وأفضل شكل وأوقع تطبيق أو إلتزام. وتمثل الديمقراطية الشاملة مفهوماً جديداً للديمقراطية يستخدمه تاكيس فوتوبولس منطلقاً من التعريف الكلاسيكي لها بإعتبارها تعني حكم الأغلبية من الشعب أو حكومة الشعب وسيادته، وهى نظام سياسي يكون الشعب فيه هو صاحب السلطة السياسية من غير تمييز بين أفراده من حيث الأصل والمولد أو أى انتماء آخر. [٢]

وإذا كانت الديمقراطية الكلاسيكية مجرد شكل واحد من أشكال الحكم التي مارسها الإغريق القدماء.[٣] فقد سعى فوتوبولس إلى توسيع مجال تطبيق هذه الديمقراطية لتشمل أبعاد أخرى من حياتنا اليومية، ويهدف من خلال مفهومه الجديد تحقيق الديمقراطية السياسية المباشرة، والديمقراطية الاقتصادية (التي تكون خارج حدود اقتصاد السوق وتخطيط الدولة)، وكذلك الديمقراطية في المجال الاجتماعي والديمقراطية البيئية. وبالتالي يمكن تعريف الديمقراطية الشاملة بأنها شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يعيد دمج أو إحداث تكامل المجتمع مع الاقتصاد والسياسة والطبيعة.[٤]

ويمكن ملاحظة أن المنظرون الذين يهدفون إلى ديمقراطية جديدة يتقاسمون عدداً من المثل العليا، مثل: المشاركة الجماعية، وتوسيع الديمقراطية خارج الحكومة إلى أذرع أخرى من الحياة العامة، والعلاقات الاجتماعية والسلطة المتساوية، والأشكال المحلية للنشاط الشعبي مثل: جمعيات المجتمع المدني ومجالس العمال وغيرها، فيؤكد فوتوبولوس أن مشروع الديمقراطية الشاملة لابد وأن يمتد عبر النظام الاجتماعي بأكمله.[٥]

---

[١] ديفيد هلد: **نماذج الديمقراطية**، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠٢٤م، ص ٢١.

(٢) **The Routleadge dictionary of politics**, Edited by David Robertson, Routledge, London, ٢٠٠٤, PP. ١٣٦-١٣٧, "art: Democracy".

(٣) Kim A. O'connell: **Discover Ancient Greece**, Enslow Publishing, United states of America, ٢٠١٤, p. ٤١.

[٤] Takis Fotopoulos: "Inclusive Democracy", In "**Routledge Encyclopedia of International Political Economy**", **Volume** ١, Edited by R.J. Barry Jones, Routledge, New York, ٢٠٠١, p.٧٣٢.

[٥] Carl Boggs: **Empire versus democracy: the triumph of corporate and military power**, Routledge, New York, ٢٠١١, pp.٥٧-٥٨.

إن مفهوم الديمقراطية الشاملة ليس مجرد بناء نظري، بل إنه مشتق من توليفة من تقليدين تاريخيين رئيسيين هما: الديمقراطية الكلاسيكية والاشتراكية*، على الرغم من أنه يشمل أيضاً الحركات الخضراء الراديكالية** والنسوية وحركات التحرير في الجنوب.(١) وبالتالي فهو يعبر عن اتجاهات تجلت عبر التاريخ كتعبير عن تقليد الإستقلال الذاتي الأوسع، والذي كان دائماً في صراع ضمني أو صريح مع تقليد الإستقلال البديل ـ والمهيمن تاريخياً.(٢) وقد بدأت الدعوات إلى مشروع "**الديمقراطية الشاملة**" تكتسب زخماً بعد ظهور عمل تاكيس فوتوبولوس حول هذا الموضوع في عام ١٩٩٧.(٣) حيث زعم أن "ديناميكية النمو أو الموت في اقتصاد السوق"، ونموذج "الاشتراكية الحكومية" المنافس، قد أديا إلى تركيز السلطة في أيدي النخب، وزيادة الفقر وضمان الكارثة البيئية.(٤)

وبالتالي يقدم تاكيس فوتوبولس من خلال تصوره ومشروعه الجديد للديمقراطية الشاملة تفسيراً جديداً لتاريخ السوق وديناميكياتها المدمرة، كما يقدم رؤية جديدة ملهمة للمستقبل يضعها في مكان

---

* **الإشتراكية Socialism:** أيديولوجيا اقتصادية واجتماعية تنكر حق الفرد المطلق فى الملكية الخاصة، وترى أن المجتمع ككل (من خلال الدولة) يجب أن يسيطر على إنتاج وتوزيع الثروة منعاً للاستغلال، وغالباً ما تتناقض مع الرأسمالية والأسواق الحرة، ومنها الاشتراكية الإصلاحية إلى الاشتراكية الثورية وغيرها. وتعود جذور تاريخ الاشتراكية إلى الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩م والتغيرات التي جلبتها معها، على الرغم من وجود سوابق لها في حركات وأفكار أبكر منها. أنظر:

Encyclopedia of political thought, Edited by Mark Bevir**,** SAGE Publications, United States of America, ٢٠١٠**,** pp.٢٧٩-٢٨١,"art: Socialism/Socialis".

** **راديكالية Radical:** كلمة لاتينية أصلها Radix وتعنى "الجذر"، ويشير إلى أي شخص يدعو إلى إحداث تغيير جذري عميق فى النظام السياسي، ويرى مهاجمة بعض المشاكل السياسية أو الاجتماعية من خلال التوجه إلى عمق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للوصول إلى السبب الأساسي أو الجذري، والعمل على تغييره، أنظر:

The Routledge Dictionary of Politics, Edited by David Robertson, PP. ٤١٤-٤١٥, "art: Radical".

(١) Michael Haas: **Why Democracies Flounder and Fail: Remedying Mass Society Politics**, Palgrave Macmillan, United States of America, ٢٠١٩, pp.٣٢١-٣٢٢.

(٢) Takis Fotopoulos: "Inclusive Democracy", In **"Knowledge & Power in the Global Economy, The Effects of School Reform in a Neoliberal / Neoconservative Age**, Second Edition, Edited by David Gabbard, Foreword by Dave Hill, Lawrence Erlbaum Associates Taylor & Francis Group, New York, ٢٠٠٨, p. ٤٤٠.

(٣) Stuart Price: "Introduction: Journalism, democracy, and the critique of political culture", In "**Journalism, power, and investigation: global and activist perspectives"**, Edited by Stuart Price, Routledge, New York, ٢٠١٩, p.٢٠.

(٤) Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, Cassell, London, ١٩٩٧, p.xi.

الليبرالية الجديدة وأشكال الاشتراكية القائمة. حيث يرى أن الديمقراطية الاجتماعية لا تستطيع أن تتواءم مع عصر الليبرالية الجديدة، وبالتالي فإن البديل الوحيد القابل للتطبيق لليبرالية الجديدة هو شكل الديمقراطية الشاملة بأبعادها المختلفة.[١] فإذا استمرينا في تبني اقتصاد السوق الدولي، فإن إدخال ضوابط اجتماعية فعّالة لحماية الطبقة الدنيا والمهمشين من شأنه أن يخلق عيوباً نسبية هائلة للدولة القومية أو الكتلة الاقتصادية التي تسعى إلى إرساء مثل هذه السياسات. بالإضافة إلى ذلك، إذا قبلنا أنه لا يوجد بديل للعمل داخل اقتصاد السوق المؤسسي، فإن السياسات النيوليبرالية للطبقة الحاكمة تصبح منطقية بالنسبة للنخب، وفي ظل هذه الظروف هناك منطق في رفض فرض الضوابط الاجتماعية من قبل اليسار المجتمعي المدني. الجواب الوحيد على هذه التحديات هو بديل مختلف، فإذا ما خُيرنا بين الاشتراكية أو البربرية. واخترنا الأخير، فلن يكون لدينا حقًا بديل سوى النوم في السرير النيوليبرالي الذي صنعناه لأنفسنا. وأما إذا اخترنا الاشتراكية، فلا ينبغي لنا أبداً أن نتخلى عن رؤية التحول الجذري أو الراديكالي للمجتمع. وباعتبارنا ثوريين ناقدين نسعى إلى تحويل الدولة الرأسمالية القائمة إلى بديل اشتراكي، يمكننا أن نبدأ بإعادة النظر في مفاهيمنا عن الديمقراطية، من خلال توسيع المجال العام التقليدي ليشمل المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية فضلاً عن المجال السياسي. وهنا تُرى الديمقراطية باعتبارها عملية تأسيس ذاتي، حيث لا يوجد قانون إلهي divinely أو موضوعي للسلوك البشري.[٢]

ويميز تاكيس فوتوبولس في مناقشته لمفهوم جديد للديمقراطية بين المجالين الإجتماعيين الرئيسيين وهما: المجال العام والخاص، ويضيف إليهما بعد ذلك "المجال البيئي"، الذي يعرف بأنه مجال العلاقات بين العالمين الطبيعي والاجتماعي.[٣] ووفقاً لهذا التصور، فإن المجال العام – على عكس إعتقاد العديد من مؤيدي المشروع الجمهوري أو الديمقراطي – لا يشمل فقط المجال السياسي، ولكن أيضاً المجال الاقتصادي وكذلك المجال "الاجتماعي"؛ بمعنى آخر، أي مجال من مجالات النشاط البشري يمكن فيه اتخاذ القرارات بشكل جماعي وديمقراطي. كما يُعرَّف "المجال السياسي" بأنه

---

[١] Arran Gare: **Beyond Social Democracy? Takis Fotopoulos' Vision of an In Democracy as a New Liberatory**, in Democracy & Nature, Vol. ٩, No. ٣, November ٢٠٠٣, p.٣٤٥, see:
https://www.democracynature.org/vol٩/vol٩_no٣_٢٠٠٣.htm **تاريخ الدخول ٢٠٢٣/٥/١٨م**

[٢] Peter McLaren, and Nathalia Jaramillo: "Critical Pedagogy in a Time of Permanent War", In **"If classrooms matter: progressive visions of educational environments"**, Edited by Jeffrey R. Di Leo and Walter R. Jacobs, Routledge, New York, ٢٠٠٤, p.٨٧.

[٣] Dionysia-Theodora Avgerinopoulou: **Science-Based Lawmaking: How to Effectively Integrate Science in International Environmental Law**, Springer, Switzerland, ٢٠١٩, p.٣١٨.

مجال اتخاذ القرار السياسي، وهو المجال الذي تُمارس فيه السلطة السياسية. في حين يُعرَّف "المجال الاقتصادي" بأنه مجال اتخاذ القرار الاقتصادي، وهو المجال الذي تُمارس فيه السلطة الاقتصادية فيما يتعلق بالخيارات الاقتصادية الواسعة التي يتعين على أي مجتمع يعاني من ندرة القيام بها. وأخيراً، يُعرَّف "المجال الاجتماعي" بأنه مجال اتخاذ القرار في مكان العمل، ومكان التعليم وأي مؤسسة اقتصادية أو ثقافية أخرى تشكل عنصرًا مكوِّنًا لمجتمعاً ديمقراطياً.(١)

يرى فوتوبولس أن العالم يعيش أزمة متعددة الأبعاد، ناجمة عن تركيز السلطة في أيدي النخب المختلفة، نتيجة لإنشاء نظام اقتصاد السوق والنمو الاقتصادي، والديمقراطية التمثيلية والأشكال المرتبطة بها من الهياكل الهرمية. وتشمل الديمقراطية الشاملة الديمقراطية السياسية المباشرة، وهي نوع من الديمقراطية الاقتصادية التي تتجاوز حدود اقتصاد السوق والتخطيط الحكومي، فضلاً عن الديمقراطية في المجال الاجتماعي والديمقراطية البيئية.(٢) وقد نشأ هذا المشروع النظري للديمقراطية الشاملة من خلال تاكيس فوتوبولوس في كتابه "نحو ديمقراطية شاملة" وتم تطويره بشكل أكبر بعد ذلك في مجلة الديمقراطية والطبيعة وخليفتها المجلة الدولية للديمقراطية الشاملة.(٣)

يمنح نموذج الديمقراطية الشاملة –على عكس نموذج أصحاب المصلحة– القوة السياسية داخل عمليات صنع القرار وتحديد الإطار للقواعد العامة لجميع مواطني العالم، بغض النظر عما إذا كانوا متأثرين بشكل مباشر بمجموعة محددة من الإجراءات أو كانوا جزءًا من جمعيات سياسية محددة. كما يصر أصحاب هذا الاقتراح على التركيز على الحقوق القانونية في حق التصويت والمشاركة السياسية، المتضمنة في نظام مؤطر بشكل مناسب للمساءلة السياسية متعددة الطبقات حيث يتم تمكين الأفراد من تحقيق حريتهم في الاختيار.(٤)

لذا يمكن القول أن الديمقراطية الشاملة هي بمثابة مشروع وحركة فكرية تقترح انتقالاً تدريجياً من البنية الاجتماعية والاقتصادية الحالية إلى ديمقراطية شاملة تستلزم إشراك عدد متزايد من الناس في نوع جديد من السياسة والاقتصاد. والهدف هو تغيير الإطار المؤسسي وأنظمة القيم تدريجياً، الأمر الذي سيؤدي في مرحلة ما إلى تحول نموذجي يمهد الطريق أمام الديمقراطية الشاملة بصورتها الكلية.

---

(١) Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, p.٢٠٦.

(٢) Dionysia-Theodora Avgerinopoulou: **Science-Based Lawmaking: How to Effectively Integrate Science in International Environmental Law**, p.٣١٨.

(٣) Syed Ali Raza: **Social Democratic System**, Global Peace Trust, Pakistan, ٢٠١٢, p.٦٢.

(٤) Raffaele Marchetti: "art: Global Democracy", In "**Encyclopedia of Global Justice**", Edited by Deen K. Chatterjee, Springer, New York, ٢٠١١, p.٤٠١.

وبالتالي يصبح الهدف المباشر للحركة خلق قواعد شعبية للسلطة السياسية والاقتصادية وإنشاء مجالات عامة محلية للديمقراطية المباشرة. وستشكل هذه المجالات المحلية في مرحلة لاحقة اتحاداً لإنشاء مجتمع جديد حيث سيتم إعادة دمج المجتمع والطبيعة بطريقة ذات مغزى تجعل الاستدامة البيئية ممكنة. ولهذا يؤكد فوتوبولوس أن حركة الديمقراطية الشاملة ليست يوتوبيا؛ بل إنها مشروع نتاج للإرادة السياسية الواعية ويتطلب المشاركة النشطة من جانب المواطنين لتجربة الديمقراطية الشاملة بأنفسهم في الممارسة العملية.[١]

المبحث الثالث: العلاقة بين الديمقراطية والتنمية:

شكلت العلاقة بين الديمقراطية والتنمية معظم إهتمامات الوكالات التابعة للأمم المتحدة كمنظمة اليونسكو التي أكدت وجود علاقة وثيقة بينهما، حيث تتطلب الديمقراطية التنمية الكاملة بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمواطنين، فالجانب السياسي للديمقراطية المتعلق بتوزيع السلطة والفرص تحددهما بقدر كبير الاعتبارات الاقتصادية والعكس بالعكس.[٢] لكن تظل جدلية تحديد أيهما له التأثير الأكبر على الآخر وهل يمكن تحقيقهما بالتوازي محل جدل ونقاش كبير[٣]، فأيهما متغير تابع وأيهما متغير مستقل، فإذا كانت التنمية هي المتغير التابع للمتغير المستقل الذي هو الديمقراطية، فإن هذا يعني أن مسائل التنمية والنمو لا تُنجز إلا بتحقيق الديمقراطية أولاً، وإذا كانت التنمية هي المتغير المستقل والديمقراطية هي المتغير التابع، فتلك مقولة تركز على إنجاز التنمية أولاً باعتبارها شروطاً اجتماعية لتحقيق وإنجاز الديمقراطية، والأصل في كليهما البحث عن وسائل لتحقيق وضمان الكرامة الإنسانية.[٤]

ولا شك أن هناك تضارب وتباين في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية؛ ويرجع ذلك إلى حقيقة أننا لم نشهد أي حالة من التنمية الاقتصادية الناجحة في أياً من الدول من غير تدابير سياسية شاملة تنطوي على تدخل كبير للدولة في الاقتصاد وهذا عادة ما يكون ضد رغبات الشعوب

---

(١) Mustafa Dinc: **Humanitarian Local and Regional Development: Sustainability and Conflict Prevention in the Information Age**, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, ٢٠٢٠, pp.٩٣-٩٤.

(٢) د. وليد الجرجري: **دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية: دراسة تحليلية تطبيقية في إطار القانون الدولي العام**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠٢١م، ص ص ١٥٧-١٥٨.

(٣) أحمد قاسم حسين: **الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠٢١م، ص١٨٨.

(٤) أ.د. محمد أحمد الأفندي: **النظرية الاقتصادية الكلية و السياسية الاقتصادية ج١**، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن،٢٠٢٠، ص ٧٦.

الحالمة بالديمقراطية. ولهذا يلجأ بعض علماء الإقتصاد إلى إثبات أن الحكم التسلطي يكون ملائماً أكثر لدعم التنمية الإقتصادية من الديمقراطية، كما أن معظم القادة الديمقراطيين يلجأون إلى الرضوخ إلى إملاءات الشعب وعدم إتخاذ قرارات إقتصادية تؤدي إلى زيادة الفائض في الدولة؛ لأنهم ببساطة رهن هؤلاء الناخبين الذين يستطيعون تنحيتهم عن مراكز إتخاذ القرار في أقرب صندوق إقتراع.[١]

واذا كانت التنمية في جوهرها منصبة على الإنسان وتطوره المادي والروحي، فإن فلسفة الإستدامة هي العمود الفقري الذي يحمل هذه الحتمية بكل جوانبها وأبعادها، فتعني التنمية المستدامةSustainable Development مجموعة القيم والمعتقدات التي تعمل لصالح العملية التنموية، وهي تدمج ما بين الحقوق المدنية، السياسية، الإقتصادية، الاجتماعية والثقافية من جهة، وحقوق الشعوب والدول والمبادىء التي تحكم العلاقات الدولية من جهة أخرى. وتشكل البيئة قلب هذه التنمية المستدامة، بمعنى ديمقراطية التعامل مع البيئة بشكل يحافظ على خيرها للأجيال الحالية والقادمة.[٢]

وفي إطار تحليل فوتوبولس للعلاقة بين الديمقراطية والتنمية، يرى أننا نواجه أزمة حقيقية تتعلق بسيطرة النخب السياسية والاقتصادية على اقتصاد السوق أو النمو، فيقول:" لا تتاح لأعداداً متزايدة من الناس اليوم إمكانية الوصول إلى العملية السياسية (إلا كناخبين)، أو إلى العملية الاقتصادية (إلا كمستهلكين)، أو إلى البيئة (إلا إذا كانت مشروطة بأدوارهم في العملية الاقتصادية والسياسية، والتي يحددها اقتصاد السوق والنظام البرلماني على التوالي). وعلى هذا فإن النخب من الساسة المحترفين هم الذين يتخذون كل القرارات السياسية المهمة على المستوى السياسي.. وأخيراً فإن نوع "الحماية" الذي يحق للبيئة أن تتمتع به يتحدد فعلياً بالنخب السياسية والاقتصادية التي تسيطر على اقتصاد السوق/النمو".[٣]

ويرى أن ردود الأفعال إزاء هذا الوضع عادة ما تتخذ شكلين: فمن ناحية، يطالب الملايين الآن ممن تُدمر بيئاتهم، وتآكل قوتهم أو حرمانهم منها، وتهديد مجتمعاتهم، بوقف هذا النوع من التنمية

---

[١] غيورغ سورنسن: **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٥، ص ص ١٥٠-١٥٢.

[٢] د. ناظم عبد الواحد الجاسور: **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، ط١، لبنان، ٢٠٠٨م، ص ص ٢١٥- ٢١٧.

[٣] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, pp. ١٣٢-١٣٣.

المرتبطة بالنمو الاقتصادي. وكما كتب الناشط الاجتماعي جوستافو استيفا: "إذا كنت تعيش في ريو أو مكسيكو سيتي، فلابد وأن تكون ثرياً للغاية أو غبياً حتى لا تلاحظ أن التنمية كريهة الرائحة". إننا في احتياج إلى أن نقول "لا" للتنمية، لكل أشكال التنمية، وهذا على وجه التحديد ما تطلبه الأغلبية الاجتماعية التي كانت التنمية تشكل تهديداً لها على الدوام". وبالنسبة لهؤلاء، فإن النضال يتلخص في استعادة أو الدفاع عن ممتلكاتهم المشتركة، ومعها الشعور الخام بالمساواة الذي ينبع من تقاسم مستقبل مشترك حقيقي.[١]

ومن ناحية أخرى، نشأت سلسلة كاملة من المبادرات والنضالات الأخيرة في كل من الجنوب والشمال، والتي تمثل، بطرقها المتعددة والمتنوعة، "محاولات من جانب السكان المحليين لاستعادة العملية السياسية وإعادة تجذيرها داخل المجتمع المحلي. ويتلخص المطلب المركزي الذي تطالب به مجموعة بعد مجموعة في منح السلطة للمجتمع . وليس الدولة أو الحكومة المحلية أو السوق أو مالك الأرض المحلي، بل أولئك الذين يعتمدون على الموارد المشتركة المحلية في معيشتهم". [٢] وبالتالي يرى فوتوبولس أن هناك سبباً جوهرياً وراء فشل إقناع الناس بإقتصاد النمو وتدمير الإعتماد على الذات إقتصادياً، فلا الإستغلال الإستعماري أو فساد ومؤامرات النخب، بل إنه يزعم أن السبب الأساسي وراء هذا الفشل هو التناقض المتأصل في عملية نشر اقتصاد النمو.[٣]

وكوسيلة للخروج من هذا المأزق، اقترح فوتوبولوس أن ما نحتاج إليه هو تطوير نهج جديد يهدف إلى تمكين الأفراد والمجتمعات من تقرير مصيرهم على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وينبغي أن يستند هذا النهج إلى تشكيل هياكل سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة تضمن سيطرة المواطنين على مواردهم الخاصة. ولا ينبغي أن تكون الاحتياجات الإنسانية مشروطة ومتوسعة إلى ما لا نهاية من خلال نظام موجه نحو النمو؛ وبالتالي يمكن تعديلها وتقييدها باستمرار من قبل المجتمع نفسه؛ لأن إحتياجات الناس واحدة. وتكمن المشكلة إذن في إدراك حقيقة بسيطة مفادها أن

---

[١] The Ecologist May-June ١٩٩٢: Vol ٢٢ Iss ٣, p.١٣٠, and see also: Whose Common Future: Reclaiming the Commons, In "**The Globalization and Environment Reader**", Edited by Peter Newell and J. Timmons Roberts, Wiley Blackwell, India, ٢٠١٧, p.٣٤٧.

[٢] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, p.١٣٣.

[٣] **Ibid**, p.١٣٤.

السبب الأساسي للأزمة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الحالية هو البنيات السياسية والاقتصادية الأوليجاركية* التي تضمن الحفاظ على امتيازاتها وإعادة إنتاجها.(١)

لا تتلخص إذن مشكلة "التنمية" في كيفية تمكين الجنوب من إقامة اقتصاد سوقي/ نموي سليم، كما تؤكد المناهج التقليدية في التعامل مع التنمية. بل إنها لا تتلخص حتى في كيفية استبدال اقتصاد النمو باقتصاد "مستقر"، كما يزعم علماء البيئة العميقة وغيرهم (الذين ينتمون عادة إلى "الشمال الجديد"). بل إن المشكلة تتلخص في كيفية تمكن الديمقراطية الجديدة الشاملة من تحديد الاحتياجات الأساسية للسكان بشكل جماعي وإيجاد السبل لتلبية هذه الاحتياجات على النحو الذي يقلل من الضرر الذي يلحق بالطبيعة.(٢)

المبحث الرابع: الديمقراطية الشاملة وأبعاد أزمة العالم المعاصر:

تكمن نقطة البداية أو الإنطلاق لمشروع الديمقراطية الشاملة التي يقترحها تاكيس فوتوبولس في أن المجتمع المعاصر– الذي يأخذ حالياً شكل اقتصاد السوق أو النمو والديمقراطية التمثيلية في كل مكان– يخضع لأزمة عميقة وواسعة النطاق. وتتسم هذه الأزمة بالطابع العالمي وهو ما يشكل العامل الحاسم ويميزها عن الأزمات الأخرى في الماضي، كما يثير في الوقت نفسه تساؤلات حول كل بنية وقيمة تقريباً تدعم المجتمعات المعاصرة غير المستقلة في الشرق والغرب والشمال والجنوب. وبالتالي، فإن الأزمة الحالية لا تثير تساؤلات حول الهياكل والبنيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية

---

* **الأوليجاركية Oligarchy:** مصطلح يوناني، ظهر لأول مرة في النصوص اليونانية التاريخية والسياسية والفلسفية في القرنين الثالث والرابع قبل الميلاد. ويشير إلى نظام سياسي تتركز فيه السلطة الحاكمة في يد مجموعة صغيرة من المواطنين الأثرياء، لذلك عرفها أرسطو بأنها " حكم القلة من أجل مصلحتهم الخاصة"، وهذا النظام يحافظ فيه أقلية صغيرة من الأشخاص ذوي الثروة المادية الكبيرة على ممتلكاتهم وسلطاتهم من خلال استراتيجيات مختلفة مما يجعله نظاماً استبدادياً بعمق. (أنظر:

Jose Ramos: "**art: Oligarchy**", In **"The SAGE Encyclopedia of Political Behavior",** Edited by Fathali M. Moghaddam, SAGE Publications, United state of America, ٢٠١٧, pp.٥٥٤-٥٥٨. And See also: Victor Davis Hanson: "**art: Oligarchy**", In **" Encyclopedia of Greece and the Hellenic Tradition, Volume ٢"**, Edited by Graham Speake, Routledge, New York, ٢٠١٩, pp.١١٧١-١١٧٢).

(١) Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, p. ١٣٦.

(٢) Takis Fotopoulos: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, The International Journal of Inclusive Democracy, United Kingdom, ٢٠٠٩, p.١٤٨.

التي نشأت مع ظهور نظام اقتصاد السوق منذ حوالي قرنين فحسب، بل أيضاً حول القيم الفعلية التي دعمت هذه الهياكل وخاصة معنى التقدم بعد عصر التنوير وتماثله الجزئي مع النمو. ويمكن أن تُعزى هذه الأزمة متعددة الأبعاد إلى مؤسسات الحداثة ذاتها، والتي أصبحت عالمية اليوم. ويُزعم أن ديناميكيات اقتصاد السوق والديمقراطية التمثيلية قد أدت إلى التركيز الحالي للسلطة على جميع المستويات، والذي بدوره هو السبب الجذري والأساسي لكل بعد من أبعاد الأزمة الحالية.[١]

١. البعد الإقتصادي:

لا شك أن التفاوت الشديد في الثروة يصاحبه تفاوت شديد في السلطة. وهذا التركيز للسلطة الاقتصادية والسياسية في أيدي قِلة من الناس يتناسب عكسياً بالضرورة مع الفقر والعجز الذي تعاني منه الأغلبية، وخاصة على نطاق عالمي. ولا يسعى أولئك الذين يتمتعون بمثل هذه السلطة الاقتصادية إلى الاحتفاظ بها بأي ثمن فحسب، بل يسعون أيضاً إلى زيادة هيمنتهم، مدفوعة بضرورات المنافسة وتعظيم الربح. وتشكل سيطرتهم على السلطة السياسية عنصراً رئيسياً في الحفاظ على هيمنتهم.[٢] وقد أدى تركيز السلطة الاقتصادية، نتيجة للعلاقات السلعية وديناميكية النمو أو الموت في اقتصاد السوق –وفقا لفوتوبولس– إلى أزمة اقتصادية مزمنة يتم التعبير عنها اليوم بشكل رئيسي من خلال تركيز هائل للسلطة الاقتصادية وتداعياتها السلبية على مستوى المعيشة للطبقة الفقيرة. ويتضح ذلك من خلال الفجوة الهائلة في الدخل أو الثروة التي لا تفصل الشمال عن الجنوب فحسب، بل أيضاً النخب الاقتصادية والجماعات الاجتماعية المتميزة عن بقية المجتمع في جميع أنحاء العالم.[٣]

ويُرجِع فوتوبولس أسباب الأزمة الإقتصادية إلى عولمة اقتصاد السوق والتوسع الموازي للدولة، بمعنى السيطرة النشطة للدولة بهدف تحديد مستوى النشاط الاقتصادي. فلقد شرعت النخبة عبر الوطنية، التي بدأت في الازدهار في سياق عملية عولمة اقتصاد السوق، في جهد لتقليص الدور

---

[١] Takis Fotopoulos: "Inclusive Democracy", In **"Knowledge & Power in the Global Economy, The Effects of School Reform in a Neoliberal / Neoconservative Age**, Second Edition, Edited by David Gabbard, p.٤٣٥.

[٢] Peter G. Prontzos: "Collateral Damage: The Human Cost of Structural Violence", In **Genocide, War Crimes and the West: History and Complicity, Edited by Adam Jones**, Zed Books, New York, ٢٠٠٤, p.٣١٩.

[٣] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, p.١٤١.

الاقتصادي للدولة وتحرير الأسواق وإلغاء تنظيمها، الأمر الذي كان له بالفعل عواقب وخيمة على غالبية السكان. أدى ذلك إلى خلق "رأسمالية* ذات وجه إنساني". وكانت النتيجة ارتفاع كبير في مستوى البطالة تلاها اليوم فترة من العمالة منخفضة الأجر والجودة.(١) وعلى هذا فإن النخب الاقتصادية، في الإطار المؤسسي للأسواق المفتوحة والخالية من القيود التنظيمية، تعتبر السياسات النيوليبرالية بحق أدوات ثمينة لتعظيم أرباحها ونموها. وفي الوقت نفسه، فإن النخب السياسية لديها كل الأسباب لتبني سياسات مماثلة، ليس فقط لأنها تعتمد على الدعم الاقتصادي من نفس النخب التي تمول وتروج لمنافساتها الانتخابية الباهظة التكاليف، بل وأيضاً لأنها تدرك تمام الإدراك حقيقة مفادها أنه في اقتصاد السوق فإن أي شيء يساعد في تعزيز أرباح ونمو الشركات الخاصة سوف يساعد أيضاً في تعزيز النمو الاقتصادي الإجمالي ـ وهو ما يتوقف عليه إشباع احتياجات المستهلكين من أبناء الطبقة المتوسطة الذين يصوتون لصالحهم.(٢)

يرى فوتوبولوس أن توسع السوق لم يكن حتمياً قط، فتاريخ الرأسمالية ليس مجرد سلسلة من المراحل الموضوعية في تراكم رأس المال. بل إنه دائماً نتيجة لصراعات السلطة بين أولئك الذين يسيطرون على السوق وبقية المجتمع. ومن خلال دراسته لتاريخ الرأسمالية يستعرض فوتوبولوس المناقشات حول ما إذا كان نمو التجارة الدولية يبشر بعصر جديد أم لا؟، واتضح من خلال تحليله أن كل مرحلة من مراحل الرأسمالية كانت نتيجة للجهود التي بذلها أولئك الذين يسيطرون على السوق للحفاظ على الظروف اللازمة لتوسعها، لكن في النهاية إنتهى حال الرأسمالية إلى خدمة نخب

---

*الرأسمالية **Capitalism**: نظام اقتصادي واجتماعي يمثل السمة الرئيسية للحداثة الاقتصادية، قائم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، واستغلال العمل، واستخلاص فائض القيمة، نشأت فى القرن الـ ١٦ كبديل للاقطاع، وبلغت أعلى مراحلها فى القرن العشرين فيما سمي بالإمبريالية الاحتكارية، وتعد الرأسمالية هى نفى للثقافة، فالغزو الرأسمالي ليس مجرد تكنولوجي فقط، ولكنه غزواً لثقافة الأمم، فالرأسمالية ذات ثقافة غازية تتسم بعدائِها المُحكم للتفرد والهوية، أنظر:

The Encyclopedia of libertarianism, Edited by Ronald Hamowy, SAGE Publications, United States of America, ٢٠٠٨, pp. ٤٨-٥١, "art: Capitalism."

(١) Takis Fotopoulos: The Neoliberal Myths about Globalisation, In The International Journal of Inclusive Democracy, vol.١, no.٤ (July ٢٠٠٥), see: https://www.inclusivedemocracy.org/journal/newsletter/vol١_no٤_neoliberal_myths.htm

(٢) Takis Fotopoulos: **The European Left and the myth of the European social model**, In the International Journal of Inclusive Democracy, vol. ٢, no.٤ (November ٢٠٠٦), see: https://www.inclusivedemocracy.org/journal/newsletter/vol٢_no٤_European_Left.htm

السوق.[١] ومع تركز السلطة بشكل غير مسبوق في أيدي النخب فقد تحلل المجتمع المدني بشكل شبه كامل، وتعرض الناس للوحشية، وأصبحت السياسة والديمقراطية غير ضروريتين. ويرى أن النتيجة المترتبة على تدويل اقتصاد السوق وتركيز السلطة الاقتصادية التي يولدها هي "أزمة بيئية تهدد بالتطور والتحول إلى كارثة بيئية، وتدمير الريف، وإنشاء مدن عملاقة وهائلة، واقتلاع المجتمعات والثقافات المحلية".[٢]

٢. البعد السياسي:

يُعد تركز السلطة السياسية في يد فئة محدودة من النخب–نتيجة لقوى الديمقراطية التمثيلية– هي المكمل الوظيفي للأزمة الاقتصادية. فقد أدى إنحصار السلطة السياسية في أيدي الساسة المحترفين و"الخبراء" المختلفين إلى تحويل السياسة إلى مسألة إدارة محضة للدولة، وأدى ذلك أيضاً إلى أزمة السياسة التقليدية، كما تجلت في عزوف المواطنين بشكل كبير عن المشاركة كأعضاء في الأحزاب السياسية، وكناخبين، وما إلى ذلك.[٣]

وعلى الرغم من أن السبب التاريخي للامبالاة السياسية الجماعية الحالية يمكن إرجاعه إلى ما أسماه **كورنيلوس كاستورياديس** ***Cornelius Castoriadis** "القصور الجذري في البرامج التي تجسدت فيها مشروع الحكم أو الإستقلال الذاتي سواء كانت الجمهورية الليبرالية أو الماركسية اللينينية.[٤] فقد أصبحت الأزمة حادة بشكل خاص في العقد الماضي أو نحو ذلك. نتيجة لعدم كفاية

---

[١] Arran Gare: **Beyond Social Democracy? Takis Fotopoulos' Vision of an In Democracy as a New Liberatory**, in Democracy & Nature, Vol. ٩, No. ٣, November ٢٠٠٣, pp.٣٤٥-٣٤٥. https://www.democracynature.org/vol٩/vol٩_no٣_٢٠٠٣.htm

[٢] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, p.١١٦.

[٣] **Ibid**, p.ix.

* **كورنيلوس كاستورياديس Cornelius Castoriadis (١٩٢٢–١٩٩٧م):** فيلسوفاً ومحللاً نفسياً ومنظراً اجتماعياً وناشطاً سياسياً يونانياً عاش في فرنسا معظم حياته، ومن بين أسباب شهرته مزجه الفريد بين الجدية السياسية والتعقيد العلمي، كما ينعكس في عمله المتعدد الأوجه، والذي يكاد يكون موسوعياً. ومن بين المفاهيم المركزية التي تمحور فكره حولها: "الديمقراطية والاستقلال الفردي والجماعي"، والخيال. ومن أهم كتبه: مفترق طرق في المتاهة (١٩٨٤م)، والسلطة والسياسة والاستقلال (١٩٩١م)، والعالم في شظايا (١٩٩٧م)، أنظر:

Ingerid S. Straume: "art: Cornelius Castoriadis", In **"Encyclopedia of educational theory and philosophy",** edited by D.C. Phillips, SAGE Publications, California, ٢٠١٤, pp.١٠٦-١٠٧.

[٤] Cornelius Castoriadis: **World in Fragments: Writings on Politics, Society, Psychoanalysis, and the Imagination**, edited and translated by David Ames Curtis, Stanford University Press, California, ١٩٩٧, p.xxix.

"الديمقراطية" التمثيلية لخلق شروط الديمقراطية الحقيقية التي تمثل السبب النهائي وراء اللامبالاة الحالية.[١] لكن هناك عوامل أخرى ساهمت في تفاقم الأزمة السياسية الحالية والتي إقترنت بظهور إقتصاد السوق الدولي منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي ويحددها فوتوبولس في الأتي: التدويل المتزايد لاقتصاد السوق، والذي قوض فعلياً قدرة الدولة على التحكم في الأحداث الاقتصادية؛ والتصعيد الحاد للصراع من أجل القدرة التنافسية بين بلدان الثالوث (المفوضية الأوروبية، والولايات المتحدة، واليابان).[٢] مما أدى بدوره إلى انهيار الديمقراطية الاجتماعية وإرساء "الإجماع الليبرالي الجديد"؛ وأخيراً وليس آخراً، إنهيار "الاشتراكية القائمة بالفعل"، مما أدى إلى أسطورة "نهاية الأيديولوجيات" وعزز بشكل كبير إنتشار ثقافة الفردية التي تروج لها الليبرالية الجديدة.[٣]

٣. البعد الإجتماعي:

يتناول فيه فوتوبولس آثر إقتصاد السوق أو ما يسمه بإقتصاد مجتمع النمو على قيم المجتمع التقليدي نفسه، تتمثل أهم خصائصه المستحدثة في الاستهلاكية والخصوصية والاغتراب والتفكك اللاحق للروابط الاجتماعية. ويؤدي مجتمع النمو بدوره إلى مجتمع غير اجتماعي، أي استبداله بالعائلات أو الأسر والأفراد المتفرقين بدلاً من المجتمع المتحد، وهي خطوة حاسمة نحو إكتمال الهمجية والبربرية. وقد تفاقمت الأزمة الاجتماعية بسبب توسع اقتصاد السوق العالمي في جميع قطاعات الحياة الاجتماعية؛ لأن السوق هو أكبر عدو للقيم التقليدية. لذلك، ليس من المستغرب أن تكون الأزمة الاجتماعية أكثر وضوحاً في البلدان التي تقدمت فيها عملية التسويق بشكل أكبر كأمريكا وإنجلترا..إلخ. ولم يشفع لها التقدم أن تسيطر على أزماتها الإجتماعية المتمثلة في: إنفجار مستويات الجريمة والعنف، وإساءة إستخدام المخدرات والعقاقير الطبية..إلخ.[٤]

وتعكس هذه الأزمة في العلاقات الاجتماعية أيضاً أزمة هوية، بمعنى أن الناس لم يعد لديهم أدوار اجتماعية محددة، فقد إنهار دور المؤسسات التقليدية الأساسية كالزواج والأسرة، في تنظيم علاقاتنا الإجتماعية مما يخلق ارتباكًا ويهز البنية الداخلية للمجتمع. وفي الوقت نفسه، تتجلى أزمة

---

[١] Takis Fotopoulos: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, p.١٥٥.

[٢] Takis Fotopoulos: "**The Internationalisation of the market economy**", In the International Journal of Inclusive Democracy (٢٠٠٥), **تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٣/٥/١٣م** see: https://www.inclusivedemocracy.org/journal/ss/ch٣.htm

[٣] Takis Fotopoulos: "Inclusive Democracy", In "**Knowledge & Power in the Global Economy, The Effects of School Reform in a Neoliberal / Neoconservative Age**", Edited by David Gabbard, pp. ٤٣٧-٤٣٨.

[٤] Takis Fotopoulos: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, p.١٥٨.

الهوية مؤخراً على المستوى الثقافي أيضاً، مما يؤدي إلى مزيد من الصراعات العرقية المنتشرة في معظم بلدان العالم.(١)

٤. البعد الثقافي والإيديولوجي:

لقد أحدثت العولمة* تغييراً جذرياً في طبيعة وبنية الحياة الثقافية والأيديولوجية للمجتمعات، فقد تسارعت وتيرة عملية الإندماج والتماهي الثقافي الذي أدى بدوره إلى تبسيط الثقافة وإضفاء الطابع التجاري والسوقي عليها حيث أصبحت المدن أكثر تشابهاً، وأصبح الناس في مختلف أنحاء العالم يستمعون إلى نفس الموسيقى، ويشاهدون نفس المسلسلات التلفزيونية، ويشترون نفس الماركات أو البرندات التجارية للسلع الاستهلاكية. مما أدي إلى إختفاء الخصوصية الثقافية وتحول الناس إلى مستهلكين لثقافة جماهيرية تنتجها البلدان الرأسمالية المتقدمة كصناعة السينما علي سبيل المثال التي تفوقت فيها أمريكا وقضت على المنافسة مع نظيراتها في الدول الأخرى. ولم يعد التنوع والإختلاف الثقافي إلا بمثابة فلكلور شعبي سطحي مقارنة بعالمية الثقافة الراهنة.(٢)

وقد رافقت الأزمة الثقافية العامة أزمة خطيرة موازية تتجلى أيضاً على المستوى الإيديولوجي وتتعلق بمصداقية العلم.(٣) حيث وضعت هذه الأزمة العقل نفسه موضع تساؤل، ويُرجع فوتوبولس أسباب نشأة وصعود نجم اللاعقلانية الراهنة إلى انهيار المشروعين الرئيسيين للحداثة، أي المشروع الاشتراكي ومشروع التنمية، إلى جانب "أزمة المصداقية" الموازية التي عصفت بالعلم في الربع الأخير من القرن الماضي أو نحو ذلك.(٤)

---

(١) Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, p.١٤٦.

* **العولمة Globalization**: تعد من أكثر المصطلحات تناولاً ودراسة على الساحة العالمية، ويمكن تعريفها بأنها تشير إلى زيادة درجة الارتباط المتبادل بين المجتمعات الإنسانية، من خلال سرعة وسهولة انتقال عمليات السلع ورؤوس الأموال وتقنيات الإنتاج والأشخاص والمعلومات فيما بينها دون قيود. هدف العولمة ليس أن يصبح العالم بأسره غربياً ورأسمالياً، بل أن تصبح الثقافة الغربية هي المعيار الذي تقيس به الثقافات الأخرى نفسها. أنظر:
Alfredo M. Coelho: "art: Globalization", In "**Encyclopedia of World Geography**", edited by R.W. McColl, Facts on File, New York, ٢٠١٥, pp.٣٨٠-٣٨٣.

(٢) Takis Fotopoulos: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, pp.١٦٠-١٦١.

(٣) Takis Fotopoulos: **"The End of Traditional Antisystemic Movements and the Need for A New Type of Antisystemic Movement Today"**, Democracy & Nature, Vol. ٧, No. ٣ (November ٢٠٠١), see: https://www.inclusivedemocracy.org/dn/vol٧/takis_movements.htm

(٤) Takis Fotopoulos: **"The Rise of New Irrationalism and its Incompatibility with Inclusive Democracy"**, Democracy & Nature, Vol. ٤, Nos. ٢/٣ (July/ November ١٩٩٨), see: https://www.inclusivedemocracy.org/dn/vol٤/fotopoulos_irrationalism.htm

و بما أن العلم يلعب دوراً مزدوجاً فيما يتصل بإعادة إنتاج اقتصاد النمو، فإن هذه الأزمة تكتسب أهمية خاصة. فيلعب العلم أولاً دوراً وظيفياً في إعادة إنتاج اقتصاد النمو مادياً من خلال مساهمته الحاسمة في الهيمنة على العالم الطبيعي وتعظيم النمو. وثانياً، يلعب العلم دوراً إيديولوجياً لا يقل أهمية في تبرير اقتصاد النمو "بشكل موضوعي". وكما لعب الدين دوراً مهماً في تبرير التسلسل الهرمي الإقطاعي، فإن العلم، وخاصة "العلم" الاجتماعي، يلعب اليوم دوراً حاسماً في تبرير المجتمع الهرمي الحديث. ومنذ اللحظة التي حل فيها العلم محل الدين باعتباره الرؤية العالمية السائدة، كان يبرر "بشكل موضوعي" اقتصاد النمو، سواء في شكله الرأسمالي أو الاشتراكي. وعلى هذا فإن ما نحتاج إليه اليوم ليس التخلي عن العقلانية تماماً في تفسير الظواهر الاجتماعية، بل تجاوز العقلانية "الموضوعية" (أي العقلانية التي ترتكز على "القوانين الموضوعية" للتطور الطبيعي أو الاجتماعي) وتطوير نوع جديد من العقلانية الديمقراطية.[١]

٥. البعد البيئي:

إن الأزمة البيئية ليست سوى عنصر واحد –ولكنه عنصر مركزي– من أزمة متعددة الأبعاد. ويؤكد فوتوبولس ذلك بقوله: "لا شك اليوم أن أحد الأبعاد الرئيسة للأزمة المتعددة الأبعاد الحالية، والتي تمتد إلى المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي العام، هي الأزمة البيئية، أي الأزمة التي لا تتعلق بالعلاقات بين الأفراد الاجتماعيين، باعتبارها أبعاداً أخرى للأزمة، بل بتفاعلنا، كأفراد اجتماعيين، مع البيئة".[٢] وفي تفسيره للطبيعة المترابطة لهذه الأزمات، يزعم أن الطريق إلى معالجتها لا يكمن في التكنولوجيا، ولا في الإصلاح الاقتصادي، ولا في العمل الذي تقوده الدولة عالمياً، ولا في تغيير السلوك الفردي، ولكن في تحدي هيمنة الحكم النيوليبرالي وإعادة صياغة الأنظمة الديمقراطية لتكون شاملة ولامركزية بشكل جذري.[٣]

تناول فوتوبولس بشكل نقدي الأزمة البيئية فيما يُعرف بمشروع النمو السلبي، ورأى أنها أزمة تستهدف المفهوم المجرد للنمو الإقتصادي بدلاً من تناول الواقع الملموس من حيث المشكلة المشتركة التي تواجهها "الإنسانية" بسبب تدهور البيئة، دون أي ذكر على الإطلاق للتداعيات الطبقية المختلفة لهذه الأزمة، أي حقيقة أن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للأزمة البيئية تُدفع في المقام الأول من حيث تدمير حياة وسبل عيش الفئات الاجتماعية الدنيا إما في بنجلاديش أو في نيو أورليانز وأقل

تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠٢٣/٩/١٨م، الساعة العاشرة مساءً

[١] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy,** pp. ١٤٨-١٤٩.

[٢] **loc cit**

[٣] Jonathan Joseph, and J. Allister McGregor: **Wellbeing, Resilience and Sustainability: The New Trinity of Governance**, Palgrave Macmillan, Switzerland, ٢٠٢٠, pp.٩٣-٩٤.

بكثير من حيث حياة النخب والطبقات المتوسطة التي لديها وسائل مختلفة تحت تصرفها لتقليل هذه العواقب إلى أدنى حد. [١] إذن لا يبدو بالشيء الغريب أن ينتهي الأمر بأنصار مشروع النمو السلبي إلى تبني تدابير لتقليص حجم الاقتصاد، والتي سوف تؤثر في المقام الأول على الفئات الاجتماعية الأضعف.[٢]

ويؤكد فوتوبولوس أن "المجتمع الهرمي الحديث"، الذي يشمل بالنسبة له اقتصاد السوق الرأسمالي والدولة "الاشتراكية"، موجه بشكل كبير نحو النمو الاقتصادي، الذي يعاني من تناقضات بيئية صارخة، كما أنه موجه نحو شريحة صغيرة جداً من سكان العالم، ويرجع ذلك إلى سببين: **أولاً**، من غير الممكن فعلياً تعميم معايير الاستهلاك المسرفة، التي تتمتع بها اليوم مجتمعات الأربعين في المائة في الشمال والنخب في الجنوب، على مستوى العالم، ويستمتع بها سكان العالم". "**ثانياً**، إن اقتصاد النمو الشامل ليس مستداماً بيئياً، في ظل الوضع الحالي للمعرفة التكنولوجية وتكلفة التكنولوجيات "الصديقة للبيئة".[٣] وبعبارة أخرى، فإن تعميم مثل هذه التكنولوجيات أمر مستحيل، نظراً لتكلفتها وتركيز الدخل العالمي. فضلاً عن ذلك، فمن المشكوك فيه على الأقل ما إذا كان تأثيرها الإيجابي على البيئة سوف يظل كما هو بعد تعميمها أم لا.[٤]

إن العصيان السياسي والتمرد والمقاومة يبدوان بمثابة السبيل إلى الخروج من هذه الأزمة. إنهما السبيل الوحيد لحماية الديمقراطية من الانقراض. لكن من وجهة نظري لابد أن تكون المقاومة أكثر من مجرد احتجاج ضد سياسات النخبة أو تعطيل المؤسسات التي تحكم من خلالها. فهي لن تؤثر إلا بشكل طفيف على تصرفات هذه النخبة الحاكمة، وربما قد تقيد بعض خياراتها، لكنها لا تستطيع أن تغير مسارها بالكامل. فما نحتاج إليه حسب تاكيس فوتوبولوس أكبر من مجرد الرفض والإحتجاج فقط، وعليه فالاستنتاج الحتمي للقضاء على سيطرة النخب هو النضال من أجل بناء حركة جماهيرية ضخمة تهدف إلى إنشاء إطار مؤسسي جديد للتوزيع المتساوي للسلطة، والتطوير الموازي

---

[١] Takis Fotopoulos: "**Is Degrowth Compatible with a Market Economy**?", International Journal of Inclusive Democracy ٣/١ (January ٢٠٠٧), http://inclusivedemocracy.org. and see also: John Bellamy Foster: **Capitalism in the Anthropocene Ecological Ruin or Ecological Revolution**, Monthly Review Press, New York, ٢٠٢٢, p.٣٢٠.

[٢] Takis Fotopoulos: "The De-growth Utopia: The Incompatibility of De-growth within an Internationalised Market Economy", In "**Eco-socialism as Politics: Rebuilding the Basis of Our Modern Civilisation**", Edited by Qingzhi Huan, Springer, New York, ٢٠١٠, p.١٠٧.

[٣] Hans A. Baer: **Democratic Eco-socialism as a Real Utopia: Transitioning to an Alternative World System**, Berghahn Books, New York, ٢٠١٨, p.١٤٥.

[٤] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, p.٧٢.

للثقافة والنموذج الاجتماعي المقابل لها الذي قد تكون لديه الفرصة ليؤدي إلى ظهور مجتمع عالمي جديد، من شأنه أن يعيد دمج الاقتصاد والسياسة وكذلك الطبيعة مع المجتمع، ويتجاوز الأزمة الحالية الضخمة والمتدهورة باستمرار متعددة الأبعاد.[١]

المبحث الخامس: المكونات الأساسية للديمقراطية الشاملة:

يقدم فوتوبولس مساهمته في علاج الأزمة متعددة الأبعاد أنفة الذكر فيما يسميه "مشروع الديمقراطية الشاملة"، ويناقش مكوناتها السياسية والإقتصادية والبيئية، فضلاً عن الديمقراطية في المجال الإجتماعي. مؤكداً أن المفهوم الجديد للديمقراطية يفترض أنها ليست مجرد بنية معينة تنطوي على المساواة السياسية والإقتصادية، بل عملية تأسيس ذاتي إجتماعي ومشروع حيوي متكامل يستلزم المشاركة النشطة للمواطنيين في تنظيم حياتهم الخاصة دون وساطة الخبراء أو النخب.[٢] ومن ثم يناقش أبعادها وشروط تحققها كالتالي:

أولاً: الديمقراطية السياسية أو المباشرة:

لا يقدم فوتوبولس الديمقراطية السياسية كوسيلة لإعادة إحياء الديمقراطية الأثينية المباشرة فحسب، بل يتجاوزها إلى جميع مجالات النشاط البشري، فيؤكد أن الحياة العامة لا تنحصر في السياسة، بل تتعداها إلى كل مجالات إتخاذ القرارات بشكل جماعي وديمقراطي.[٣] ومع ذلك فإن الديمقراطية على المستوى السياسي لا توجد إلا في شكل واحد وهو الممارسة المباشرة للسيادة من جانب الشعب نفسه، وهي شكل من أشكال المؤسسات المجتمعية التي ترفض أي شكل من أشكال "الحكم" وتؤسس لتقاسم السلطة السياسية بالتساوي بين جميع المواطنين، وتأسيس المجتمع ذاتياً. أي أنها تعني سلطة الشعب في المجال السياسي.[٤] وهذا يعني أنه يجب استيفاء الشروط التالية لكي يوصف المجتمع بأنه ديمقراطي سياسي:

---

[١] Antonia Darder, and (others): **The international critical pedagogy reader**, Routledge, New York, ٢٠١٦, pp.٨٨-٨٩.

[٢] Tatah Mentan: **The New World Order Ideology and Africa: Understanding and Appreciating Ambiguity, Deceit and Recapture of Decolonized Spaces in ٢١st Century Historical Argument and Presentation**, African Books Collective, United Kingdom, ٢٠١٠, pp.٢٢٦-٢٢٧.

[٣] Jean Mercier Ythier: **Economic Reason and Political Reason: Deliberation and the Construction of Public Space in the Society of Communication**, Wiley-ISTE, United States of America, ٢٠٢٢, p.٧٥.

[٤] Takis Fotopoulos**: Towards an Inclusive Democracy**, pp.١٧٥-١٧٦.

١- تقوم الديمقراطية على الاختيار الواعي لمواطنيها للاستقلال الفردي والاجتماعي وليس على أي عقائد وتصورات مسبقة إلهية أو صوفية، أو أي أنظمة نظرية مغلقة تتضمن "قوانين" طبيعية أو اقتصادية، أو اتجاهات تحدد التغيير الاجتماعي.

٢- لا توجد عمليات سياسية مؤسسية ذات طبيعة أوليجاركية. وهذا يعني أن جميع القرارات السياسية (بما في ذلك تلك المتعلقة بتشكيل وتنفيذ القوانين) يتخذها المواطنون بشكل جماعي وبدون تمثيل.

٣- لا توجد هياكل سياسية مؤسسية تجسد علاقات السلطة غير المتكافئة. وهذا يعني أنه عندما يتم تفويض السلطة إلى قطاعات معينة من المواطنين لغرض القيام بواجبات محددة كالخدمة في المحاكم الشعبية أو المجالس الإقليمية..إلخ، يتم إختيارهم بالقرعة وبصلاحيات محددة ويمكن إستدعاؤهم للمساءلة في أي وقت.

٤- جميع المقيمين في منطقة جغرافية معينة (والتي لا يمكن أن تتخذ اليوم سوى شكل مجتمع جغرافي) بعد سن معينة من النضج (يتم تحديدهم من قبل هيئة المواطنين أنفسهم) وبغض النظر عن الجنس أو العرق أو الهوية العرقية أو الثقافية هم أعضاء هيئة المواطنين ويشاركون بشكل مباشر في عملية اتخاذ القرار.[١]

ومع ذلك، فإن مأسسة أو إضفاء الصفة المؤسسية Institutionalization على الديمقراطية المباشرة من حيث الشروط المذكورة أعلاه تمثل فقط -وفقا لفوتوبولس- الشرط الضروري لتأسيس الديمقراطية. بينما يشير الشرط الكافي إلى مستوى الوعي الديمقراطي لدى المواطنين، والذي يلعب فيه التعليم اليوناني "Paideia" دوراً حاسماً (وهو لا يعني مجرد التعليم ولكن تنمية الشخصية والتعليم الشامل في المعرفة والمهارات – أي تعليم الفرد كمواطن- والذي يمكنه وحده تقديم محتوىً موضوعياً للمجال العام).[٢]

ومن الواضح أن الشروط المذكورة أعلاه لا تفي بها أو تلبيها الديمقراطية البرلمانية (كما تعمل في الغرب)، والديمقراطية السوفيتية (كما كانت تعمل في الشرق) ومختلف الأنظمة الأصولية أو شبه العسكرية في الجنوب. وبالتالي فإن كل هذه الأنظمة هي أشكال من الأوليجاركية السياسية، حيث

---

[١] Takis Fotopoulos: "inclusive democracy", In "**Routledge Encyclopedia of International Political Economy**", Edited by R.J. Barry Jones, pp.٧٣٣-٧٣٤.

[٢] Takis Fotopoulos, **"From (Mis) education to Paideia",** International Journal of Inclusive Democracy, vol.٢, no. ١ (September ٢٠٠٥), **تاريخ الدخول على الموقع ١٨ يونيو ٢٠٢٣م** https://www.inclusivedemocracy.org/journal/vol٢/vol٢_no١_miseducation_paideia_takis.htm#_edn١ , and see also: Janet Matina Sarbanes: **Letters on the Autonomy Project**, punctum books, United States of America, ٢٠٢٢, p.١٦٨.

تتركز السلطة السياسية في أيدي نخب مختلفة (سياسيون محترفون، بيروقراطيون حزبيون، قساوسة، جيش، إلخ). وبالمثل، هيمنت في الماضي أشكال مختلفة من الأوليجاركية على المجال السياسي، عندما إستولى الأباطرة والملوك ومحاكمهم على السلطة السياسية بأيديهم. ومع ذلك، فقد بذلت عدة محاولات في التاريخ لإضفاء المؤسسية على أشكال مختلفة من الديمقراطية المباشرة، وخاصة خلال الفترات الثورية (على سبيل المثال، المقاطعات الباريسية في أوائل عام ١٧٩٠م، والجماعات الإسبانية في الحرب الأهلية..الخ). لكن كانت معظم هذه المحاولات قصيرة الأجل.[١]

ويعد المثال التاريخي الوحيد للديمقراطية المباشرة المؤسسية التي تم فيها دمج الدولة– لما يقرب من قرنين من الزمان في الشكل الديمقراطي للتنظيم الاجتماعي، هو نموذج "الديمقراطية الأثينية". بالرغم من كونها جزئية نتيجة للتعريف الضيق للمواطنة الكاملة الذي اعتمده الأثينيون وهو تعريف استبعد قطاعات كبيرة من السكان كالنساء والعبيد والمهاجرين الذين شكلوا في الواقع الغالبية العظمى من الناس الذين يعيشون في أثينا.[٢] وهذا ما جعلها في مرمى نيران النقد خاصة في زمانها فقد رآها أفلاطون فكرة قبيحة وتنم عن عجرفة، ومثالبها واضحة في عبورها المضطرب في العالم الإغريقي.[٣] كما يرى أن الرجل العادي ليس له من المعرفة والخبرة ما يمكنه من ممارسة الحكم ومباشرة السلطة إلا بعد التجربة والممارسة.[٤] ونتيجة لتعقد الحياة وتداخلاتها اللامحدودة فقد تضائل دور الديمقراطية المباشرة وحلت محلها صور أخرى منها لكنها مع ذلك تحافظ على قيمتها التاريخية كأول نظام ديمقراطي عرفه البشر.

وعليه يرى فوتوبولس أن إنحدار الديمقراطية الأثينية لم يكن راجعاً، كما يزعم عادة منتقدو الديمقراطية، إلى نقاط الضعف الفطرية في الديمقراطية المباشرة، بل إلى فشلها في التحول إلى ديمقراطية شاملة، وخاصة إلى حقيقةٍ مفادها أن المساواة السياسية التي أسستها الديمقراطية الأثينية لمواطنيها كانت في نهاية المطاف قائمة على التفاوت الاقتصادي.[٥] لذا لا يمكن أن توجد الديمقراطية في ظل نظام تستمد فيه الثروة من السلطة، ولا يمكن أن تستمر إذا كانت السلطة تستمد

---

[١] Takis Fotopoulos: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, pp.٢٠٣-٢٠٤.

[٢] Takis Fotopoulos**: Towards an Inclusive Democracy**, p.٢٠٨.

[٣] جون دن: **قصة الديمقراطية**، نقله إلى العربية عبد الإله الملاح، مكتبة العبيكان للنشر، ط١، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م، ص ٥٦.

[٤] علي أدهم: **المذاهب السياسية المعاصرة**، مطبعة المعارف، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص ص ٩٦–٩٧.

[٥] Takis Fotopoulos**: Towards an Inclusive Democracy**, p.١٨٦.

من الثروة وحدها.[١] وهو بذلك يتفق مع ما ذهب إليه روبرت دال Robert Dahl* بأن إنتاج أشكال مختلفة من اللامساواة الساحقة في الموارد الاجتماعية والاقتصادية تتسبب في انتهاكات جسيمة للمساواة السياسية، ما يقود لاحقاً، إلى إرساء العملية الديمقراطية. ومن ثم يقترح فيما بعد نظاماً من الرقابة التعاونية على الاقتصاد.[٢]

ثانياً: مفهوم الديمقراطية الإقتصادية وشروطها:

إذا عَرفنا الديمقراطية السياسية بأنها سلطة الشعب في المجال السياسي بمعنى التوزيع المتساوي للسلطة السياسية – فيمكن تعريف الديمقراطية الاقتصادية –في المقابل– بأنها سلطة الشعب في المجال الاقتصادي– مما يعني وجود المساواة الاقتصادية بمعنى التوزيع المتساوي للسلطة الاقتصادية.[٣] وبالطبع نحن نتحدث عن الشعب وليس الدولة، لأن وجود الدولة يعني فصل المواطن عن العملية السياسية والاقتصادية. وبالتالي فإن الديمقراطية الاقتصادية تتعلق بكل نظام اجتماعي يضفي الطابع المؤسسي على تكامل المجتمع والاقتصاد. وهذا يعني أن الشعب يتحكم في نهاية المطاف في العملية الاقتصادية، ضمن إطار مؤسسي للملكية الشعبية لوسائل الإنتاج.[٤] **ولكي يوصف المجتمع بأنه ديمقراطي اقتصادي، يجب استيفاء الشروط التالية:**

١– لا توجد عمليات اقتصادية مؤسسية ذات طبيعة أوليجاركية. وهذا يعني أن جميع قرارات الاقتصاد الكلي– أي القرارات المتعلقة بإدارة الاقتصاد ككل (كالمستوى العام للإنتاج، والاستهلاك والاستثمار،

---

[١] Béchir Chourou: "A Challenge for EU Mediterranean Policy: Upgrading Democracy from Threat to Risk", In "**A new Euro-Mediterranean cultural identity**", edited by Stefania Panebianco, Routledge, Great Britain, ٢٠٠٣, p.٤١.

* **روبرت دال (١٩١٥–٢٠١٤م):** منظر سياسي أمريكي يعد واحداً من أكثر علماء السياسة المعاصرين تأثيراً وإستشهاداً بأفكاره حول السلطة والديمقراطية، وكان أول من حصل على جائزة يوهان سكايتي في العلوم السياسية (١٩٩٥م)، ومن أهم أعماله: "من يحكم؟: الديمقراطية والسلطة في مدينة أمريكية" (١٩٦١م)، "الديمقراطية ومنتقدوها" (١٩٨٩م)، "حول المساواة السياسية" (٢٠٠٦م). أنظر:

Kennedy Stewart: "art: Robert Dahl", In "**Encyclopedia of power**", Edited by Keith Dowding, SAGE Publications, United States of America, ٢٠١١, pp. ١٦٣- ١٦٤.

[٢] روبرت دال: **مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ١٩٩٢م، ص٥٨.

[٣] Mary Drinkwater: Towards a Narrative of a Robust Global Democracy: Critical Democratic and Decolonial Perspectives, In "**Transnational Perspectives on Democracy, Citizenship, Human Rights and Peace Education**", edited by Mary Drinkwater, and (others), Bloomsbury Publishing, Great Britain, ٢٠١٩, p.٦٢.

[٤] Takis Fotopoulos: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, pp.٢١٧-٢١٨.

ومقدار العمل وأوقات الفراغ، والتكنولوجيا التي سيتم استخدامها..إلخ) يتم اتخاذها من قبل المواطنيين بشكل جماعي وبدون تمثيل، على الرغم من أن القرارات الاقتصادية الجزئية في مكان العمل أو على مستوى الأسرة تتخذها وحدة الإنتاج أو الإستهلاك الفردية على التوالي.[١]

٢- لا توجد هياكل أو بنيات اقتصادية مؤسسية تجسد علاقات السلطة الاقتصادية غير المتكافئة. وهذا يعني أن وسائل الإنتاج والتوزيع مملوكة جماعياً وتسيطر عليها الجماهير أي المواطنين بشكل مباشر. وبالتالي فإن أي تفاوت في الدخل نتيجة لعمل تطوعي أو إضافي وينتج عنه تراكم الثروة لا تُورث.[٢] وبهذا المعنى تكون الديمقراطية الاقتصادية هي الطرف الآخر المتمم، وكذلك الأساس، للديمقراطية المباشرة والديمقراطية الشاملة بشكل عام.[٣]

لذا يقترح فوتوبولس أن تكون الديمقراطية الاقتصادية عبارة عن نظام بلا دول أو مال أو أسواق لمنع التراكم الخاص للثروة ومأسسة الامتيازات لمجموعات معينة دون الاعتماد على يوتوبيا ما بعد الندرة أو تقييد للمكانة الفردية للمواطنين. وسيتم تلبية جميع احتياجات المواطنين من خلال القرارات الاقتصادية الكلية، وحماية حقوق الأفراد من خلال القرارات الاقتصادية الجزئية. وللديمقراطية الإقتصادية عاملين أساسيين هما: (١) التخطيط الديمقراطي: الذي يتضمن عملية إنشاء تغذية راجعة أو ردود الفعل بين جمعيات أماكن العمل والجمعيات الشعبية والجمعية الكونفدرالية، (٢) سوق إصطناعية تستخدم نظام القسائم الشخصية a voucher system، والتي تضمن حرية الاختيار ولكنها تتجنب التأثيرات السلبية للأسواق الحقيقية. باختصار، يتم توزيع الموارد الاقتصادية أولاً على أساس القرارات الجماعية للمواطنين كما يتم التعبير عنها من خلال الخطط المجتمعية والكونفدرالية – وثانياً على أساس الخيارات الفردية للمواطنين، كما يتم التعبير عنها من خلال نظام القسيمة وهي نوع

---

[١] Takis Fotopoulos: **Beyond the Market Economy and Statist Planning: Towards Democratic Planning as part of a Confederal Inclusive Democracy**, In The International Journal of Inclusive Democracy, Vol. ٦, No. ٢/٣ (Spring/Summer ٢٠١٠), p.٨, see: https://www.inclusivedemocracy.org/journal/vol٦/vol٦_no٢_takis_beyond_market_economy_and_statist_planning.htm **تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٤/٨/١٧م**

[٢] Takis Fotopoulos: "Inclusive Democracy", In **"Knowledge & Power in the Global Economy, The Effects of School Reform in a Neoliberal / Neoconservative Age**, Second Edition, Edited by David Gabbard, p.٤٤٣.

[٣] Takis Fotopoulos: A Confederal Inclusive Democracy, In "**Environmentalism: Critical Concepts", Volume II**, Edited by David Pepper, and (others), Routledge, New York, ٢٠٠٣, p.٥٦٤.

من السندات القابلة للاسترداد؛ حيث تُحدد لها قيمة نقدية معينة يمكن أن تنفق فقط في ظروف محددة أو على سلع أو خدمات معينة.(١)

وعادة ما يميز علماء السياسة بين الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية، وذلك حسب دور الحكومة ونشاطها وتأثيرها في الاقتصاد. ويقتصر دور الحكومة في الديمقراطية الليبرالية على توفير الإطار الذي يمكن أن يزدهر فيه اقتصاد السوق. وفي القرن العشرين، التزمت العديد من الدول الأوروبية بالديمقراطية الاجتماعية، التي تبنت تطبيق المبادئ الديمقراطية في الحياة الاقتصادية. فهي تتبنى الضوابط الحكومية (بدلاً من ملكية الدولة لوسائل الإنتاج) وبرامج الرعاية الاجتماعية الشاملة، ويرى تاكيس فوتوبولوس أن الديمقراطية الاجتماعية تشترك في الكثير من الأشياء مع الديمقراطية الليبرالية اليوم، لكن معظم الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية تخلت تقريباً عن أي اهتمام بتطبيق المبادئ الديمقراطية على الحياة الاقتصادية.(٢)

إن السوق بعيدة كل البعد عن كونها طوعية: فهي تحتوي على جوانبها القهرية الخاصة. والتصوير الليبرالي للسوق باعتباره سوقاً يتفاعل فيه البائعون والمشترون بحرية انطلاقاً من الاختيار الشخصي هو محض خيال. ففي النظام الرأسمالي الحالي، ليس أمامنا خيار سوى الانخراط في علاقات السوق: فمن أجل البقاء في ظل الرأسمالية، نضطر إلى التنافس على الوظائف والموارد النادرة والسلع الاستهلاكية. وهذا ما أكده تاكيس فوتوبولوس، الذي يرى أن "حرية الاختيار التي يُفترض أن يضمنها نظام اقتصاد السوق تعني في الواقع "التقنين حسب المحفظة rationing by the wallet ". فالواقع أن المواطنين في نظام اقتصاد السوق ليسوا أحراراً في الاختيار بين أن يكونوا مستهلكين أو منتجين: كمستهلكين، لأن اختيارهم مقيد بدخلهم أو ثرواتهم؛ وكمنتجين، لأن "القرارات" بشأن ماذا وكيف ننتج تتخذها السوق نيابة عنهم".(٣)

ولا شك أن هناك حججاً قوية يسوقها فوتوبولوس لرفض فكرة الأسواق؛ لأنه يعتقد أنها تؤدي حتماً إلى تركيز السلطة وبالتالي إلى التفاوت السياسي والاقتصادي الذي يتعارض مع الديمقراطية. وكذلك البطالة وسوء التنمية أو "التنمية غير الملائمة". إن ديناميكية النمو أو الموت التي تتطور حتماً

---

(١)Takis Fotopoulos: "Inclusive Democracy", In "**Routledge Encyclopedia of International Political Economy"**, **Volume** ١, Edited by R.J. Barry Jones, p.٧٣٦.

(٢)Takis Fotopoulos, "**Liberal and Socialist 'Democracies' Versus Inclusive Democracy**", In The International Journal of Inclusive Democracy ٢, no. ٢ (January ٢٠٠٦): www.inclusivedemocracy.org/journal/vol٢/vol٢_no٢_Takis_liberal_socialist.htm , and see also: Fred Van Geest: **Introduction to Political Science: A Christian Perspective**, IVP Academic, United States of America, ٢٠١٧, p.١٣٩.

(٣) Takis Fotopoulos**: Towards an Inclusive Democracy**, p.٢٤٩.

في مثل هذا النظام تؤدي إلى جهود منهجية لغزو الطبيعة، وبالتالي إلى الدمار البيئي. لذلك، من الواضح أن هذا النظام غير متوافق مع الديمقراطية الشاملة.[١] وعلى الرغم من أن فوتوبولوس محق في التأكيد على أن الديمقراطية الشاملة لن تنجح بدون الديمقراطية الاقتصادية، إلا أنني لا أتفق مع رفضه للأسواق ودعوته إلى الملكية المركزية لجميع وسائل الإنتاج. ومع ذلك، فإنه محق في ربطه السلطة السياسية بالسلطة الاقتصادية. لتعزيز كل من الإستقلالية والمصلحة الذاتية الأوسع، حيث يجب أن يعالج نظامنا السياسي والاقتصادي كلً من شكلي السلطة.[٢]

ثالثاً: الديمقراطية الاجتماعية:

إن استيفاء الشروط المذكورة أعلاه للديمقراطية السياسية والاقتصادية من شأنه أن يمثل إستعادة المجال العام للمجالين السياسي والاقتصادي أي إستعادة الفردانية الاجتماعية الحقيقية، وخلق شروط الحرية وتقرير المصير على المستويين السياسي والاقتصادي. بيد أن السلطة السياسية والاقتصادية ليستا الشكلين الوحيدين للسلطة، وبالتالي فإن الديمقراطية السياسية والاقتصادية لا تضمنان– في حد ذاتهما– ديمقراطية شاملة. وبعبارة أخرى، لا يمكن تصور الديمقراطية الشاملة ما لم تمتد إلى المجال الاجتماعي الأوسع لتشمل مكان العمل، والأسرة، والمؤسسة التعليمية، بل وأي مؤسسة اقتصادية أو ثقافية تشكل عنصراً من عناصر هذا المجال.[٣] وبالتالي تشير الديمقراطية في المجال الاجتماعي إلى المساواة في العلاقات الاجتماعية. في حين تعني الديمقراطية الثقافية إنشاء أنشطة فنية وإعلامية خاضعة لسيطرة المجتمع.[٤]

وقد ظهرت في الماضي أشكال مختلفة من الديمقراطية في المجال الاجتماعي لكنها لم تكن قصيرة الأجل فحسب، بل ونادراً ما امتدت إلى ما هو أبعد من مكان العمل والمؤسسات التعليمية (على سبيل المثال، مجالس العمال المجرية في عام ١٩٥٦م، جمعيات الطلاب في باريس في عام ١٩٦٨م). وتكمن القضية الأساسية اليوم في كيفية توسيع نطاق الديمقراطية لتشمل أشكالاً أخرى من التنظيم الاجتماعي كالأسرة مثلاً، دون حل الانقسام بين المجالين الخاص والعام. أو بعبارة أخرى،

---

[١] **Ibid.**, p. ٦٨, p.٢٤٦.

[٢] David R. Brockman: **Dialectical Democracy through Christian Thought: Individualism, Relationalism, and American Politics**, Palgrave Macmillan, New York, ٢٠١٣, p. ١٥٦.

[٣] Takis Fotopoulos: "inclusive democracy", In "**Routledge Encyclopedia of International Political Economy**", Edited by R.J. Barry Jones, p.٧٣٧.

[٤] Peter McLaren, and Nathalia Jaramillo: **Pedagogy and Praxis in the Age of Empire: Towards a New Humanism, Transgressions: Cultural Studies and Education, Volume ٣**, Sense Publishers, The Netherlands, ٢٠٠٧, p.٥٤.

كيف يتم تبني الإجراءات المؤسسية التي تقدم الديمقراطية إلى الأسرة والمجال الاجتماعي بشكل عام، وفي الوقت نفسه، تعزز الإجراءات المؤسسية للديمقراطية السياسية والاقتصادية. إن الديمقراطية الفعّالة أمر لا يمكن تصوره ما لم يتم توزيع وقت الفراغ بالتساوي بين جميع المواطنين، وهذا الشرط لا يمكن أن يتحقق ما دامت الظروف الهرمية الحالية في الأسرة، ومكان العمل مستمرة. فضلاً عن ذلك فإن الديمقراطية في المجال الاجتماعي، وخاصة في الأسرة، مستحيلة ما لم يتم إدخال مثل هذه الإجراءات المؤسسية التي تعترف بطبيعة الأسرة باعتبارها مصدراً لإشباع الاحتياجات وتدمج الرعاية والخدمات المقدمة في إطارها في المخطط العام لإشباع الاحتياجات.[١]

ولا شك أن مسألة التمييز بين المجالين العام والخاص تحتل مكانة بارزة في إطار النظرية السياسية المعاصرة، فقد تم حصر النساء في المجال الخاص الذي يقصر أدوارهن على الحياة العائلية والمنزلية، في حين يُنظر إلى المجال العام وممارسة الديمقراطية كونه ساحة للذكور، ومثل هذا التحليل يُعد متحيزاً، ولا يحمل أية آثار أخلاقية أو أيديولوجية.[٢] وهو ما ترفضه أنصار الفلسفة النسوية وتسعى إلى تصحيح الصورة التي أُسيء بها إستخدام مفهوم خصوصية الأسرة لتجاوز التحدي المتمثل في إخضاع المرأة.[٣]

رابعاً: الديمقراطية البيئية:

عندما ينظر الفكر السياسي البيئي في الديمقراطية، فإنه يحاول التعامل مع سؤال طرحه مباشرةً روبرت جودن Robert Goodin (١٩٥٠م-...) فحواه: "عندما تدافع أو تنادي بالديمقراطية فأنت تنادي بالإجراءات؛ وعندما تنادي بالدفاع عن البيئة فأنت تنادي بمخرجات أو نتائج ملموسة: فما هو الضمان لدينا بأن إجراءات الأولى سوف تؤدي إلى مخرجات الثانية؟ وبصورة أكثر عمومية: كيف نضمن أن العمل المحلي أو اللاعنفي سيكون دوماً أفضل وسيلة لحماية البيئة العالمية".[٤] وقد صدر مؤخراً العديد من الأعمال في موضوع النظرية السياسية البيئية التي تركز صراحةً على الديمقراطية وتصدى كثير منها لصياغة جودن لهذا السؤال من خلال ربط الإهتمامات البيئية بإلتزام صيغ للمشاركة الديمقراطية أكثر اتصافاً بالتداول أو الخطابية.[٥] ومن بين هذه الأعمال التي ركزت على العلاقة بين

---

[١] Takis Fotopoulos: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, p.٢٤٣.

[٢] هبة رؤوف عزت: **المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٥، ص ١٨٢.

[٣] Takis Fotopoulos**: Towards an Inclusive Democracy**, p.٢١٢.

[٤] Robert. E. Goodin: **Green Political Theory**, Polity Press, Cambridge, ١٩٩٢, p. ١٦٨.

[٥] جون ماير: "النظرية السياسية والبيئة"، في كتاب: **دليل أكسفورد للنظرية السياسية**، تحرير جون س. درايزك و(آخرين)؛ ترجمة بشير محمد الخضراء، مراجعة عمر التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠٢٢م، ص ١٠٣٦.

الديمقراطية والبيئة مفهوم فوتوبولس للديمقراطية البيئية، فكيف عالجها؟ وإلى أي مدى يمكن دمج الشر والطبيعة وإلغاء فكرة الهيمنة؟، فيقول فوتوبولس:" إن السؤال الأخير الذي يثار فيما يتصل بمفهوم الديمقراطية الشاملة يتعلق بمسألة كيف يمكننا أن نتصور إطاراً مؤسسياً صديقاً للبيئة لا يشكل أساساً لإيديولوجية تهيمن على الطبيعة".[١]

وعليه يجب أن تكون الديمقراطية حساسةً بيئياً، وتطور مستوى موسعاً من الوعي البيئي الذي سيعمل على خلق الشروط المسبقة المؤسسية للتغيير الجذري فيما يتعلق بموقف المجتمع تجاه الطبيعة، مما يجعلها أقل استخداماً وأقل ميلاً لرؤية الطبيعة كأداة للنمو فقط ضمن ممارسة خلق السلطة.[٢] لذلك يؤكد فوتوبولس أن استبدال اقتصاد السوق بإطار مؤسسي جديد للديمقراطية الشاملة لا يشكل سوى الشرط الضروري لإقامة علاقة متناغمة بين العالمين الطبيعي والاجتماعي. ويشير الشرط الكافي إلى مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين، والذي يعول عليه كثيراً من خلال نموذج التعليم اليوناني "الباديا"، في إطار مؤسسي صديق للبيئة، والذي سيؤدي بدوره إلى تغيير جذري في الموقف البشري تجاه الطبيعة. بعبارة أخرى، هناك أسباب قوية تجعلنا نعتقد أن العلاقة بين الديمقراطية الشاملة والطبيعة ستكون أكثر انسجاماً بكثير مما يمكن تحقيقه في اقتصاد السوق، أو اقتصاد قائم على اشتراكية الدولة.[٣]

تهدف الديمقراطية البيئية إذن إلى مجتمع "يُعاد اندماجه وتكامله مع الطبيعة".[٤] ومع ذلك، لا يوجد أي تحديد للأحكام أو المؤسسات البيئية. وبدلاً من ذلك، فهو يفترض أن الديمقراطية الشاملة مستدامة بيئياً بطبيعتها بسبب خصائصها المحلية والتشاركية واللامركزية. كما يعتقد "أن كل عنصر من مكونات الديمقراطية الشاملة يؤدي إلى ديمقراطية بيئية".[٥] فالبعد السياسي عبر "المجال العام" يقدم

---

[١] Takis Fotopoulos: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, p.٢٤٤.

[٢] Peter McLaren, and Nathalia Jaramillo: "Critical Pedagogy in a Time of Permanent War", In **"If classrooms matter: progressive visions of educational environments"**, Edited by Jeffrey R. di Leo and Walter R. Jacobs, p.٨٨.

[٣] Takis Fotopoulos**: Towards an Inclusive Democracy**, p.٢١٣.

[٤] Daniel Hausknost: Degrowth and democracy, In "**Routledge handbook of ecological economics: nature and society**", edited by Clive L. Spash, Routledge, New York, ٢٠١٧, pp.٤٦٠-٤٦١.

[٥] Takis Fotopoulos: **Direct democracy and de-growth**, The International Journal of Inclusive Democracy, Vol. ٦, No. ٤ (Fall ٢٠١٠), https://www.inclusivedemocracy.org/journal/vol٦/vol٦_no٤_takis_direct_democracy_degrowth.htm **تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠٢٣/٧/١٨م**

معناً جديداً للحياة لملء الفراغ الوجودي الذي يخلقه المجتمع الاستهلاكي الحالي. ومن المتوقع أن يؤدي إدراك ما يعنيه أن تكون إنساناً إلى إعادتنا للإهتمام بالطبيعة.[١]

وأما على المستوى الإقتصادي فقد برز "مشروع النمو السلبي de-growth project" أو تقليص النمو وفقاً لتاكيس فوتوبولس كتطور مهم في الفكر والنشاط البيئي خلال السنوات العشر الماضية – وهو اقتراح لتجاوز الاقتصاد العالمي المعاصر من خلال إصلاح راديكالي داخل الإطار المؤسسي لاقتصاد السوق، وخاصة إنشاء قرى بيئية حضرية لامركزية. ومع ذلك، يعتقد فوتوبولوس أنه غير قابل للتطبيق داخل اقتصاد السوق العالمية الحرة المفتوحة، وغير متوافق بشكل حاسم مع النمو السلبي. إن تقليص النمو، وهو أمر ضروري للغاية للتحول الأخضر، يفترض نظاماً جديداً للاقتصاد والمجتمع يتجاوز السوق الدولية. وهذا هو الهدف الذي يقترحه مشروع الديمقراطية الشاملة.[٢]

وتكمن مبررات فوتوبولس في ضرورة تجاوز إقتصاد السوق إلى أنه مرتبط تاريخياً بفكرة أيديولوجية النمو باعتبارها النموذج الاجتماعي السائد. وهكذا، أصبحت النظرة "الأداتية" للطبيعة مسيطرة، حيث كان يُنظر إلى الطبيعة كأداة للنمو الاقتصادي، لكن بمجرد استبدال اقتصاد السوق باقتصاد كونفدرالي يدار ديمقراطياً ستتبدل أيضاً أيديولوجية النمو بأخرى تهدف إلى تلبية أو إشباع احتياجات المجتمع وليس إلى النمو في حد ذاته. وإذا تمت استعادة الصلة بين الاقتصاد والمجتمع، فلا يوجد سبب يدعو إلى استمرار النظرة الآداتية الحالية للطبيعة في ضبط السلوك البشري. وعندما يعتمد الناس بشكل مباشر على محيطهم الطبيعي لكسب عيشهم، فإنهم سيطورون معرفة وثيقة بتلك البيئة المحيطة، مما سيؤثر بشكل إيجابي بالضرورة على سلوكهم تجاههم وهو ما سيعزز طابع المجتمع الصديق للبيئة.[٣]

وقدم بعض الفلاسفة إنتقادات لاذعة بالفعل لتاكيس فوتوبولوس خاصة فيما يتعلق بالبعد الإجتماعي للبيئة، مثل: موراي بوكتشين Murray Bookchin (١٩٢١-٢٠٠٦م) وغيره، مؤكدين أن هدفه لم يكن تعزيز البيئة الاجتماعية، بل بالأحرى التنقيب فيها للحصول على مادة لأيديولوجيته

---

[١] Takis Fotopoulos: "Inclusive Democracy", In **"Knowledge & Power in the Global Economy, The Effects of School Reform in a Neoliberal / Neoconservative Age**, Second Edition, Edited by David Gabbard, p.٤٤٦.

[٢] Takis Fotopoulos: "The De-growth Utopia: The Incompatibility of De-growth within an Internationalised Market Economy", In "**Eco-socialism as Politics: Rebuilding the Basis of Our Modern Civilisation**", Edited by Qingzhi Huan, p. ٩, p.١٠٣.

[٣] Takis Fotopoulos: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, pp.٢٤٥-٢٤٦.

الخاصة التي يطلق عليها "الديمقراطية الكونفدرالية الشاملة"، لذلك هددوا بقطع علاقتهم به وبمجلته "المجتمع والطبيعة"، وبالفعل قدم بوكتشين إستقالته بعد أعوام من توليه الكتابة فيها.(١)

المبحث السادس: مفهوم ديمقراطي جديد للمواطنة*:

مع تغير مجرى الأحداث السياسية في السنوات القليلة الماضية لصالح الغالبية من الشعب من مريدي الديمقراطية الشاملة، فقد إزداد الأمل في القدرة على تقليص سلطة النخب السياسية وهو ما يمكن وصفه بالقومية** الجديدة أو مفهوم جديد للمواطنة. حيث أدت الانتصارات غير المتوقعة التي حققها دونالد ترامب في الانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٦ والاستفتاء في المملكة المتحدة عام ٢٠١٦ الذي أدى إلى قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي، جنبًا إلى جنب مع انتشار الحركات اليمينية المتطرفة والأحزاب الشعبوية في العديد من البلدان الأوروبية، إلى دفع المفكرين إلى استنتاج أن هذه التطورات يمكن وصفها بأنها تمثل "قومية جديدة". وترجع حجتهم إلى أن السمات الرئيسة للأيديولوجية القومية الجديدة تشمل المقاومة القوية للهجرة، ومعاداة العولمة، وتفضيل إدخال الحمائية الاقتصادية، وسياسات الهوية، ودعم الزعماء الشعبويين..إلخ، ومن أمثال هؤلاء المفكرين تاكيس فوتوبولوس الذي زعم أن هذه القومية الجديدة تختلف عن نظيراتها القديمة في القرن التاسع عشر لأنها تروق في المقام الأول لأولئك الذين يرون أنفسهم ضحايا للعولمة والذين يهدفون إلى "تقليص سلطة النخب".(٢)

---

(١) Janet Biehl: **Ecology or Catastrophe: The Life of Murray Bookchin**, Oxford University Press, United States of America, ٢٠١٥, p.٢٩١.

*__المواطنة__ "**Citizenship**": مصطلح سياسي له أبعاد عديدة ومتنوعة، فيشير إلى الحقوق التى تكفلها الدولة لمن يحمل جنسيتها والامتيازات التى تفرضها عليه، أو قد تعنى مشاركة الفرد أقرانه على قدم المساواة فى أمور وطنه، والشعور بالانتماء إليه وامتلاك نوعاً من القدرة على صنع أو التأثير على القوانين أو تحديد السياسة العامة التى تؤثر على الذات، أنظر:

Encyclopedia of political thought", Edited by Garrett ward Sheldon, Facts on File, United States of America, ٢٠٠١, pp. ٥٨-٥٩, "art citizenship".

__القومية__ **Nationality: مصطلح سياسي يشير إلي إنتماء جماعة بشرية واحدة لوطن واحد شريطة أن يجمعهما تاريخ مشترك، ولغة واحدة، وثقافة مشتركة في أرض الوطن، والشعور بالمصير، والأهداف والمسؤوليات المشتركة لجميع المواطنين. وترجع نشأة هذا المصطلح في أوروبا إلي القرن ال١٨، حيث إرتبطت القومية بمرحلتين هما "الإقطاعية" فيما بين (١٣٠٠-١٨٠٠)، و"الإستعمارية" فيما بين أعوام (١٨٠٠-١٩٦٢)، أنظر:

Encyclopedia of Libertarianism, Editor in chief Ronald Hamowy, pp.٣٤٧-٣٤٩, "art: Nationality".

(٢) Siniša Malešević: **Grounded Nationalism**: A Sociological Analysis, Cambridge University Press, United Kingdom, ٢٠١٩, p.٥.

تقتضي الديمقراطية الشاملة مفهوماً جديداً للمواطنة، حيث تنطوي المواطنة السياسية على بنيات سياسية جديدة والعودة إلى المفهوم الكلاسيكي للديمقراطية المباشرة؛ في حين تنطوي المواطنة الاقتصادية على بنيات اقتصادية جديدة للملكية "الشعبية" والسيطرة على الموارد الاقتصادية؛ في حين تنطوي المواطنة الاجتماعية على هياكل الإدارة الذاتية في مكان العمل، والديمقراطية في المنزل، وهياكل الرعاية الاجتماعية الجديدة؛ حيث يتم تحديد جميع الاحتياجات الأساسية وتلبيتها ديمقراطياً من خلال موارد المجتمع؛ كما تسمح المواطنة الثقافية لكل فرد في المجتمع بتطوير إمكاناته الفكرية والثقافية. وهنا يجمع فوتوبولوس بين التقاليد الديمقراطية والفوضوية مع التقاليد الخضراء والنسوية والتحررية الراديكالية.(١)

من الضروري إذن أن ينشأ مفهوم جديد للمواطنة الديمقراطية، مفهوم ينقل المشاركة السياسية إلى مستوى المجتمع ويعطي المواطنين العاديين الإمكانات والموارد اللازمة للسيطرة والمشاركة كشركاء متساوين في الخطابات التي تُشكِل اتجاه مجتمعاتهم.(٢) ولا تستبعد الاختلافات الثقافية أو الاختلافات الأخرى القائمة على الجنس والعمر والعرق..إلخ، ولكن توفر ببساطة المجال العام الذي يمكن فيه التعبير عن هذه الاختلافات؛ لأنه وفقاً لفوتوبولس:" إن ما يوحد الناس في مجتمع سياسي أو كونفدرالي ليس مجموعة القيم المشتركة التي تفرضها أيديولوجية قومية، أو عقيدة دينية، أو معتقد صوفي، أو تفسير "موضوعي" للتطور" الطبيعي أو الاجتماعي، ولكن المؤسسات والممارسات الديمقراطية التي أنشأها المواطنون أنفسهم".(٣)

يفترض مفهوم المواطنة الديمقراطية الذي يقدمه فوتوبولس مفهوماً "تشاركياً" للمواطنة النشطة، مثل المفهوم الذي قدمته حنة أرندت Hannah Arendt (١٩٠٦ –١٩٧٥م) التي تُعرف بدورها المواطن بأنه ذلك الرجل الذي غادر مجاله الخاص ليمارس الحرية السياسية مع نظرائه، ويحاول معهم تأسيس حكومة جديدة تمثل الجميع وشرعيتها تأتي من الهيئات السياسية التابعة.(٤) ووفقاً لهذا المفهوم،

(١) Nathalia E. Jaramillo: "Critical Pedagogy as Organizational Praxis", In "**Red seminars: radical excursions into educational theory, cultural politics, and pedagogy**", edited by Peter McLaren and (others), Hampton Press, United States of America, ٢٠٠٥, pp.١٧٠-١٧١.

(٢) Wisdom J. Tettey: "The Mass Media, Political Expression and Democratic Transition", In "**Critical perspectives in politics and socio-economic development in Ghana**", edited by Wisdom J. Tettey, and (others), Koninklijke Brill, United states of America, ٢٠٠٣, p.١٠٣.

(٣) Takis Fotopoulos: "inclusive democracy", In "**Routledge Encyclopedia of International Political Economy**", Edited by R.J. Barry Jones, p.٧٣٩.

(٤) نور الدين علوش: **الفلسفة الأمريكية المعاصرة**، دار الرافدين، ط١، بيروت، ٢٠١٦، ص٤٢.

"لا يكون النشاط السياسي وسيلة لتحقيق غاية، بل هو غاية في حد ذاته؛ لا ينخرط المرء في العمل السياسي لمجرد تعزيز رفاهيته، بل لتحقيق المبادئ الجوهرية للحياة السياسية، مثل الحرية والمساواة والعدالة والتضامن والشجاعة والتميز".[١] ومن الواضح إذن أن هذا المفهوم للمواطنة يختلف نوعياً عن المفاهيم الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية التي تتبنى وجهة نظر "أداتية" للمواطنة، أي وجهة نظر تعني أن المواطنة تمنح المواطنين حقوقاً معينة يمكنهم ممارستها كوسيلة لتحقيق الرفاهية الفردية.[٢] ويتلخص الاقتراح في قبول الاختلافات بدلاً من إنكارها من أجل ضمان المواطنة في ظل الديمقراطية الشاملة.[٣]

المبحث السابع: معالم الديمقراطية الكونفدرالية الشاملة ونُقادها:

يمكن تعريف الكونفدرالية **confederation** بأنها رابطة تضم دولاً أو أقاليم مستقلة ذات سيادة تفوض بموجب اتفاق فيما بينها بعض الصلاحيات لهيئات مشتركة بغية تنسيق سياساتها في مجالات عديدة، من دون أن تشكل هذه الرابطة دولة أو كيانات.[٤]

يعلن فوتوبولس أن الوحدة الأساسية لاتخاذ القرار في الديمقراطية الشاملة هي الجمعية الشعبية أو المجتمعية community assemblies، وهي عبارة الهيئة المدنية في منطقة جغرافية معينة تفوض السلطة إلى المحاكم الشعبية والميليشيات الشعبية. ومع ذلك، يتعين على مندوبي الجمعيات المجتمعية الخاصة بالمجتمع المدني اتخاذ الكثير من القرارات المهمة على المستوى الإقليمي أو الكونفدرالي (بما في ذلك المتعلقة بصياغة وتنفيذ القوانين)" بشكل جماعي ودون تمثيل.[٥] وبالتالي، فالديمقراطية الشاملة اليوم لا يمكن أن تتخذ إلا شكل الديمقراطية الكونفدرالية التي تقوم على شبكة من المجالس الإدارية التي يتم انتخاب أعضائها أو مندوبيها من الجمعيات الديمقراطية الشعبية وجهاً لوجه في مختلف المناطق الشعبية، والتي قد تشمل جغرافياً بلدة والقرى المحيطة بها، أو حتى أحياء المدن الكبرى. وأعضاء هذه المجالس الكونفدرالية مفوضون بشكل صارم، وقابلون للعزل، ومسؤولون أمام الجمعيات التي تختارهم لغرض تنسيق وإدارة السياسات التي تصيغها الجمعيات نفسها. ومن ثم فإن

---

[١] Maurizio Passerin d'Entrèves**: The political philosophy of Hannah Arendt**, Routledge, New York, ١٩٩٤, p.١٨.

[٢] Takis Fotopoulos**: Towards an Inclusive Democracy**, p.٢١٨.

[٣] Sonly Fleury: "art: Citizenship", In "**International Encyclopedia of Social Policy**", volume ١, Edited by Tony Fitzpatrick and (others), Routledge, Great Britain, ٢٠١٠, p.١٦٠.

[٤] أنيس النقاش: **الكونفدرالية المشرقية: صراع الهويات والسياسات**، بيسان للنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠١٥م، ص ٤٧٠.

[٥] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy**, p.٢٠٧.

وظيفتهم إدارية وعملية بحتة، وليست صنع السياسات، مثل وظيفة الممثلين في "الديمقراطية التمثيلية".[١]

وأما الخبراء فيقدمون المشورة للهيئة المدنية التي تعمل كمتخذ للقرار النهائي، ويمكن تفويض السلطة إلى جزء من الهيئة المدنية للقيام بمهام محددة، على سبيل المثال: العمل كأعضاء في المحاكم الشعبية، أو في المجالس الإقليمية والكونفدرالية. ويتم هذا التفويض، من حيث المبدأ، من خلال القرعة "By Lot" على أساس التناوب، ويمكن استدعاؤهم دائماً من قبل الهيئة المدنية. وينبغي أن يكون للمندوبين "delegates" في الهيئات الإقليمية والكونفدرالية تفويضات محددة.[٢] ولمنع هذه المجالس الإقليمية والكونفدرالية من التطور إلى أن تصبح فيما بعد مراكز قوة أو سلطة جديدة في حد ذاتها، فإنه قد حدد غرضها الأساسي وسبب وجودها في الإقتصار على تنسيق وإدارة السياسات فقط؛ وعلاوة على ذلك، سيكون المندوبون عرضة للاستدعاء من قِبَل الجمعيات المحلية في أي وقت. كما يؤكد فوتوبولس أن التكنولوجيا الحديثة قد جعلت من مسألة العودة إلى الديمقراطية المباشرة ممكنة بشكل كبير، فقد تتمكن شبكة إلكترونية من ربط المجالس المحلية على المستوى الإقليمي أو الكونفدرالي، لتشكل "جمعية مجتمعية" ضخمة.[٣] وبهذه الطريقة يصبح حصر أعضاء المجالس الإقليمية أو الكونفدرالية في المهام الإدارية البحتة المتمثلة في تنسيق وتنفيذ السياسات التي تتبناها المجالس المحلية أكثر سهولة.[٤] ولكي نضمن الأداء الفعال للديمقراطية، فإن التعليم اليوناني أو الباديا هو الذي سيقدم لنا هذه المهمة على النحو الأفضل.[٥]

لذلك يعتقد فوتوبولس أن هذا الشكل الديمقراطي الكونفدرالي هو السبيل الوحيد الذي يتيح للهيئات المدنية والجمعيات ومجالس العمال الفرصة لبناء دولة تخدمهم بدلاً من دولة يصبحون فيها في نهاية المطاف خدماً. وعليه سوف تقرر الجمعيات السياسات الاقتصادية، ويتم الحكم عليها من خلال

---

(١) Takis Fotopoulos: A confederal inclusive democracy, in "**Environmentalism: Critical Concepts", Volume ٢**, Edited by David Pepper and (others), p.٥٥٤. and see also: Murray Bookchin: **Urbanization Without Cities: The Rise and Decline of Citizenship**, Black Rose Books, United States of America, ١٩٩٢, p.٢٩٧.

(٢) Syed Ali Raza: **Social Democratic System**, pp.٦٢-٦٣.

(٣) David R. Brockman: **Dialectical democracy through Christian thought: individualism, relationalism**, and American politics, p. ١٥٥.

(٤) Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy,** p.٢٣٠.

(٥) Takis Fotopoulos: **From (mis)education to Paideia**, The International Journal of Inclusive Democracy, Vol. ٢, No.١ (September ٢٠٠٥), https://www.inclusivedemocracy.org/journal/vol٢/vol٢_no١_miseducation_paideia_takis.htm **تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٣/٩/١٥م**

تأثيرها على إجمالي السكان في إطار يستحضر مبدأ الأمثلية. وهذه هي الحالة الإبداعية التي يستحقها كل شخص ديمقراطي.[١]

ولا شك أن مشاركة جميع المواطنين، وبناء مستويات من الوعي المدني، يزيل الأساس المنطقي للخبرات السياسية أو الإدارية المنفصلة. ووفقاً للنوايا الأناركية، فإن إنشاء مثل هذه العملية لصنع القرار على أساس مجتمع الجمعيات المحلية والإقليمية يهدف في نهاية المطاف إلى استبدال الدولة بالكامل من خلال إنشاء قواعد شعبية محلية للسلطة السياسية والاقتصادية (على سبيل المثال، الجمعيات المحلية، والعملات المحلية وأنظمة الضرائب، والجمعيات في أماكن العمل...إلخ). فيقول:" تسعى الديمقراطية الشاملة، في صورتها النهائية، إلى مجتمع بلا دولة، ولا مال، ولا سوق. ومن ناحية أخرى، تهدف الاستراتيجية الانتقالية، التي تأخذ في الاعتبار "الديمقراطية" التي تتبناها الدولة واقتصاد السوق، إلى خلق مؤسسات وقيم بديلة تؤدي إلى التخلص التدريجي من المؤسسات والقيم الهرمية الحالية".[٢] وبالتالي تكون الوسيلة المتوقعة لتحقيق هذه الغاية هي حركة شعبية جماهيرية، تجتذب الجماعات الخضراء الحالية والجماعات المطالبة بالعدالة الاجتماعية، وتجمع بين المطالب السياسية الراديكالية والالتزام الثقافي الثوري باللاهرمية.[٣]

ولكن إذا كانت الديمقراطية الكونفدرالية الشاملة وفقاً لطروحات فوتوبولس تمثل السبيل الواقعي الوحيد للخروج من الأزمة المتعددة الأبعاد، وفي الوقت نفسه تمثل شكلاً من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يلبي الشروط المؤسسية للاستقلال الفردي والاجتماعي، فإنها لم تسلم من النقد من جانب العديد من الفلاسفة خاصة أنصار الدولة من كل الاتجاهات، ومن جانب بعض الليبرتاريين أيضاً.[٤] فنجد على سبيل المثال: الفيلسوف النمساوي "أندرية جورز **André Gorz**"* الذي رفض فكرة الديمقراطية

---

[١] Hassan Bougrine: **The Creation of Wealth and Poverty: Means and Ways**, Routledge, New York, ٢٠١٧, p.٣٨.

[٢] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy,** p.٢٨٢.

[٣] Michael Mason: **Environmental Democracy**, Earthscan Publications, London, ١٩٩٩, p.٤٢.

[٤] Takis Fotopoulos: A confederal inclusive democracy, in "**Environmentalism: Critical Concepts", Volume ٢**, Edited by David Pepper and (others), p.٥٥٧.

* **أندريه جورز André Gorz (١٩٢٣– ٢٠٠٧م):** هو الاسم المستعار لجيرهارد هورست، كان فيلسوف وصحفي وروائي نمساوي فرنسي، ومن أبرز منظري حركة اليسار الجديد وصاغ مفهوم الإصلاح غير الإصلاحي، شغلت إهتماماته العديد من القضايا مثل: التوزيع العادل للعمل، والاغتراب الاجتماعي، البيئة، الرأسمالية..إلخ. ومن أهم كتبه: نقد الرأسمالية اليومية (١٩٧٣م)، علم البيئة كسياسة (١٩٧٨م)، الرأسمالية والاشتراكية والبيئة (١٩٩١م)، أنظر:

القائمة على الجمعيات ورأى أن "تعقيد" وحجم المجتمعات اليوم يجعلان مثل هذا المجتمع حلماً طوباوياً. بل مستحيل تحقيقه؛ لأنه يعني "القضاء الجذري" على التقنيات الصناعية، والوظائف المتخصصة، وتقسيم العمل وعلاقات السلع والأسواق والعودة إلى المجتمعات المكتفية ذاتياً ولكن يتعين على الدولة أن تتولى الدفاع والمصلحة العامة، بما في ذلك وجود نظام السوق. ويفند فوتوبولس هذا الرأي مؤكداً أنه يمثل سوء فهم تام لمقترحاته الاقتصادية للمجتمع. فالديمقراطية الكونفدرالية تعمل عبر مزيج من التخطيط الديمقراطي والسوق الاصطناعي "artificial market"، الذي ينطوي على استخدام القسائم الشخصية "vouchers " التي تُمنح لكل مواطن. وهذا لا يستبعد التخصص وتقسيم العمل، ولا يعتمد على نظام المجتمعات المكتفية ذاتياً. بل إن ما يستبعده النظام المقترح هو اقتصاد السوق والدولة.[١] وإذا كان جورز يصف الاقتراح الخاص بمجتمع قائم على الجمعيات بأنها فكرة يوتوبية ويرفضها، فإنه يدعو في المقابل إلى فكرة مثلها وهي إنشاء "مجال اجتماعي إقتصادي أوروبي "European eco-social space"، حيث يمكن إخضاع المنافسة التجارية والعقلانية السلعية لقواعد تقييدية".[٢]

وقد تعرضت الديمقراطية الكونفدرالية الشاملة لهجوم مماثل لكن هذه المرة من عالم بيئي اجتماعي سابق يُدعى **جون كلارك John Clark*** بهدف الترويج لوجهة نظر بديلة فردية وروحانية لكنها لا تنطوي في الواقع على أي مفهوم للديمقراطية على الإطلاق فيما يسميه بالنهج "المجتمعي البيئي"، فيبدو أن جون كلارك يذيب المجتمعات البشرية الفريدة في "مجتمع الأرض"، وفي سبيل تحقيق ذلك سعى كلارك إلى مهاجمة أي هدف موضوعي للديمقراطية، بدايةً من موضوع الحياة الديمقراطية ذاته، وهو المواطن، الذي يعد في حد ذاته المثل الكلاسيكي للحب والاستقلال والعقلانية، وفوق كل

Paolo Murrone: "art: André Gorz", In "**Encyclopedia of Critical Political Science**", Edited by Clyde W. Barrow, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, ٢٠٢٤, pp.٥٦٦-٥٦٧.

[١] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy,** p.٢٣٤.

[٢] André Gorz: **Capitalism, socialism, ecology**, translated by Chris Turner, Verso, New York, ١٩٩٤, p.١٢.

* **جون ب. كلارك John Philip Clark** (١٩٤٥-.....): فيلسوف أمريكي وأكاديمي وناشط بيئي ومنظر اجتماعي. وهو أستاذ فخري للفلسفة في جامعة لويولا نيو أورليانز، وهو حاليًا مدير معهد لا تير للبيئة والمجتمع في ديدو، عمل على التمييز بين علم البيئة الاجتماعية لبوكشين وما يسميه كلارك علم البيئة الاجتماعية الجدلي. وهو مؤلف ومحرر العديد من الكتب والمقالات، مثل: الفوضوية الفلسفية لويليام جودوين (١٩٧٧)، اللحظة الأناركية: تأملات في الثقافة والطبيعة والسلطة (١٩٨٤)، بين الأرض والإمبراطورية: من العصر الميتروسيني إلى المجتمع المحبوب (٢٠١٩)، أنظر:

تاريخ الدخول على الموقع ٢٠٢٣/٧/١٤م http://cas.loyno.edu/philosophy/bios/john-p-clark

شيء الالتزام المدني".[١] فيعمل كلارك على إلغاء مفهوم المواطنة ذاته بتحويله إلى كائن ذاتي بحت يسعى لمصلحته الخاصة، بل ومثالي، "مواطن" نظام بيئي فقط، ومن المفترض–وفقا لكلارك– أن كل شيء سوف يُحَل إذا نجحنا في خلق حالة مجازية تقريباً تسمى "مواطنة الأرض" التي من شأنها أن تعمل بطريقة أو بأخرى على توحيدنا مع بعضنا البعض ومع كل أشكال الحياة. أو كما يقول: "إننا في احتياج إلى ثورة روحية أكثر من احتياجنا إلى منصة سياسية، وإلى مجتمع متجدد أكثر من احتياجنا إلى حركة سياسية".[٢]

كما يهاجم كلارك تبني فوتوبولس للجمعيات الشعبية، ويرى أن "مجموعة القرابة"، والمجموعة الأسرية، وبعض أشكال الحياة المجتمعية، تتناقض ببساطة مع الجمعيات الشعبية، بل وتتمتع بامتيازات أكبر منها، وهو ما قد يؤدي إلى الفشل ما لم يتم تطوير "الظروف الثقافية والنفسية" المناسبة. ويفند فوتوبولس هذا الرأي فيؤكد أنه لا يدرك أن الديمقراطية عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تضمن على المستوى المؤسسي تقاسم السلطة فضلاً عن القيم وإتخاذ القرارات بشكل متساوٍ، والواقع أن الديمقراطية، في نظر كلارك، تتحول في الأساس إلى نظام من القيم، أو مجرد حالة ذهنية فحسب. إن النهج الإقليمي البيئي الذي يتبناه كلارك لا علاقة له بالديمقراطية ولا بالديمقراطية الإقتصادية، ويمكن استخدامه لتقويض أي محاولة جادة لتقديم بديل تحرري للمجتمع الحالي، أو يمكن تحريفه إلى أشكال تلائم غايات استبدادية ورأسمالية فظة.[٣]

---

[١] John P. Clark**: The Impossible Community: Realizing Communitarian Anarchism**, Bloomsbury Publishing, New York, ٢٠١٣, p.٢٥٢.

[٢] Murray Bookchin: "Comments on the International Social Ecology Network Gathering and the "Deep Social Ecology" of John Clark", In "**The global ecology**", edited by Edward Moran, The H.W. Wilson Company, United States of America, ١٩٩٩, p.٣٩.

[٣] Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy,** pp.٢٣٥-٢٣٧.

الخاتمة

ومن خلال ما تقدم يمكن عرض أهم النتائج التي توصلت إليها في النقاط الأتية:

١- يؤكد فوتوبولس أن المشروع التحرري للديمقراطية الشاملة ليس مثالياً أو يوتوبيا بل أصبح حاجة ملحة؛ لأنه قائم على معاينة للواقع، ويعبر في الوقت نفسه عن استياء وعزوف قطاعات اجتماعية كبيرة ومهمة من المواطنيين عن المشاركة الفعالة في السياسة، وكذلك معارضتهم الصريحة أو الضمنية للمجتمع الحالي؛ لإعتقاد الناس أن القرارات المهمة يتخذها بيروقراطيون مجهولون وأن أصواتهم لا تحدث فرقًا، وأنهم لا يستطيعون ممارسة حرياتهم المدنية.

٢- تكمن جذور الأزمة الحالية المتعددة الأبعاد (البيئية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) في التنظيم غير الديمقراطي للمجتمع على كافة المستويات، بمعنى أن تركيز السلطة في أيدي النخب المختلفة هو الذي يشكل الأساس لكل جانب من جوانب الأزمة. كما يمكن أن تُعزى أيضاً في نهاية المطاف إلى تركيز السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يفرضها الإطار المؤسسي للاقتصاد السوقي و"الديمقراطية" الليبرالية.

٣- يزعم فوتوبولوس أن تحقيق الديمقراطية الشاملة يستلزم إلغاء التوزيع غير المتكافئ للسلطة السياسية والاقتصادية والعلاقات السلعية والممتلكاتية ذات الصلة، فضلاً عن الهياكل الهرمية في الأسرة، مكان العمل، التعليم، والمجال الاجتماعي الأوسع. وبعبارة أخرى، لابد من القضاء على علاقات الهيمنة على المستوى المجتمعي.

٤- يرفض فوتوبولوس كل من الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية الاشتراكية بصورتها الماركسية باعتبارهما يشيران إلى سيطرة مُحكمة للدولة أو ما يعرف بالدولانية statist؛ حيث يستبعد الشكل الأول "الأغلبية العظمى من المواطنيين من السلطة السياسية"، في حين لا يقوم الشكل الثاني سوى بإستبدال "دكتاتورية طبقة واحدة وهي البرجوازية، بدكتاتورية طبقة أخرى، وهي البروليتاريا proletariat". وهو هنا متأثر بأفكار العديد من الفلاسفة أمثال: ألان باديو وجاك رانسيير الذين يعتبرون الأشكال الديمقراطية الحالية مجرد أقنعة للأوليجاركية.

٥- لا يمكن تبرير بعضاً من أبعاد فلسفة تاكيس فوتوبولس خاصة فيما يتعلق بدعوته لإلغاء الأسواق، ومع ذلك فإن مفهومه للديمقراطية الشاملة وارتباطها الضروري بالديمقراطية الاقتصادية متوافقان مع تعزيز كل من المصلحة الشخصية والمصلحة العامة. حيث يدعو مشروعه إلى نوع من الاقتصاد السياسي الذي يتجاوز إشتراكية الدولة، كما تم تحقيقه في البلدان الاشتراكية السابقة في أوروبا الشرقية، والاقتصاد السياسي لاقتصاد السوق، إما في شكله الاقتصادي المختلط المتمثل في إجماع الديمقراطية الاجتماعية أو في شكله الليبرالي الجديد الحالي.

٦- للديمقراطية الشاملة شرطين أساسيين: الأول مؤسسي تقوم عليه عناصر هذه الديمقراطية وهو عباره عن شروط من الواجب توافرها لكي يوصف المجتمع بأنه ديمقراطي، والثاني: شروط كافيه للتحقق وفيها يعول فوتوبولس على مستوى الوعي الديمقراطي للمواطنيين من خلال نموذج التعليم اليوناني "الباديا" وهو لا يقتصر على التعليم المجرد فحسب، بل يشمل أيضاً تنمية الشخصية والتعليم الشامل للمعرفة والمهارات، أي تعليم الفرد كمواطن، وهو ما يمكن أن يقدم محتوى موضوعياً للمجال العام.

٧- لقد أعطى فوتوبولس أهمية كبيرة للديمقراطية السياسية والإقتصادية والبيئية، في حين لم تنل الديمقراطية في المجال الإجتماعي نفس القدر من الأهمية بالرغم من أنها تمثل الأساس الذي تُبنى عليه باقي أنواع الديمقراطية، وهذا ما قدمه عالم الإجتماع الإنجليزي أنتوني جيدنز تحت مسمى "ديمقراطية العواطف" وهي عبارة عن نموذج مصغر من الديمقراطية السياسية تقوم على سلطة الآباء بالنسبة لأبنائهم، وهذا الحوار مهم في نطاق الأسرة ويعود بلاشك بالنفع على المجتمع ويسهم في تنمية الديمقراطية بشكل عام.

٨- ينوي فوتوبولوس تفويض أكبر قدر ممكن من مسألة صنع القرار في إطار تصوره للديمقراطية الكونفدرالية الشاملة إلى المستوى المحلي، ويدرك أن العديد من القرارات المهمة لابد وأن تتخذ على المستوى الإقليمي كذلك. ولهذا الغرض، دعا إلى أن تنتخب الجمعيات المجتمعية مندوبين عنها للمجالس الإقليمية، ويقتصر دورها على تنسيق وإدارة السياسات التي تطرحها الجمعيات المجتمعية نفسها بدلاً من وضع السياسات حتى لا تصبح مراكز سلطة في حد ذاتها لكي يتفادى مشكلة تركيز السلطة في يد فئة واحدة مهيمنة.

٩- لقد قدم فوتوبولس مساهمته في علاج أزمة السياسة وما وراء السياسة إنطلاقاً من رغبته الصادقة في القضاء على هيمنة النخب والصفوة وإمتلاكهم لكل السلطات في إيديهم وإستبعادهم للشعب، وإن كان قد أصاب في تصوره أم لا فهي تعد بلا شك مساهمة جديرة بالإحترام؛ وخطوة على الطريق لتصور مستقبل أفضل بعيداً عن كابوس الليبرالية الجديدة والفاشية الليبرالية. ولهذا يوصي الباحث بمزيد من الدراسات حول أبعاد فلسفة هذا الفيلسوف حتى نتمكن من تقييم مساهمته الفلسفية والسياسة بشكل أعمق.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر:

أ. الكتب:

١. Takis Fotopoulos: **Towards an Inclusive Democracy: The crisis of the growth economy and the need for a new liberatory project**, Cassell, London, ١٩٩٧

٢. ——————: **The multidimensional crisis and Inclusive Democracy**, The International Journal of Inclusive Democracy, United Kingdom, ٢٠٠٩.

ب. المقالات:

١. ——————: **"The Rise of New Irrationalism and its Incompatibility with Inclusive Democracy"**, Democracy & Nature, Vol. ٤, Nos. ٢/٣ (July/ November ١٩٩٨): https://www.inclusivedemocracy.org/dn/vol٤/fotopoulos_irrationalism.htm

٢. ——————: **"The End of Traditional Antisystemic Movements and the Need for A New Type of Antisystemic Movement Today"**, Democracy & Nature, Vol. ٧, No. ٣ (November ٢٠٠١): https://www.inclusivedemocracy.org/dn/vol٧/takis_movements.htm

٣. Takis Fotopoulos: "Inclusive Democracy", In "**Routledge Encyclopedia of International Political Economy"**, **Volume** ١, Edited by R.J. Barry Jones, Routledge, New York, ٢٠٠١.

٤. ——————: "A Confederal Inclusive Democracy", In "**Environmentalism: Critical Concepts", Volume II**, Edited by David Pepper, and (others), Routledge, New York, ٢٠٠٣.

٥. ——————: **The Neoliberal Myths about Globalisation**, In The International Journal of Inclusive Democracy, vol.١, no.٤ (July ٢٠٠٥): https://www.inclusivedemocracy.org/journal/newsletter/vol١_no٤_neoliberal_myths.htm

٦. ——————: **From (mis)education to Paideia**, The International Journal of Inclusive Democracy, Vol. ٢, No.١ (September ٢٠٠٥), https://www.inclusivedemocracy.org/journal/vol٢/vol٢_no١_miseducation_paideia_takis.htm

٧. ——————:**The Internationalisation of the market economy**, In the International Journal of Inclusive Democracy (٢٠٠٥): https://www.inclusivedemocracy.org/journal/ss/ch٣.htm

٨. ——————: **Liberal and Socialist 'Democracies' Versus Inclusive Democracy**", In The International Journal of Inclusive Democracy ٢, no. ٢

(January ٢٠٠٦): www.inclusivedemocracy.org/journal/vol٢/vol٢_no٢_Takis_liberal_socialist.htm

٩. ——————: **"The European Left and the myth of the European social model**, In the International Journal of Inclusive Democracy, vol. ٢, no.٤ (November ٢٠٠٦): https://www.inclusivedemocracy.org/journal/newsletter/vol٢_no٤_European_Left.htm

١٠. ——————: **Is Degrowth Compatible with a Market Economy**?", International Journal of Inclusive Democracy ٣/١ (January ٢٠٠٧), http://inclusivedemocracy.org.

١١. ——————: "Inclusive Democracy", In **"Knowledge & Power in the Global Economy, The Effects of School Reform in a Neoliberal / Neoconservative Age**, Second Edition, Edited by David Gabbard, Foreword by Dave Hill, Lawrence Erlbaum Associates Taylor & Francis Group, New York, ٢٠٠٨.

١٢. ——————: "The De-growth Utopia: The Incompatibility of De-growth within an Internationalised Market Economy", In "**Eco-socialism as Politics: Rebuilding the Basis of Our Modern Civilisation**", Edited by Qingzhi Huan, Springer, New York, ٢٠١٠.

١٣. ——————: **Beyond the Market Economy and Statist Planning: Towards Democratic Planning as part of a Confederal Inclusive Democracy**, In The International Journal of Inclusive Democracy, Vol. ٦, No. ٢/٣ (Spring/Summer ٢٠١٠) : https://www.inclusivedemocracy.org/journal/vol٦/vol٦_no٢_takis_beyond_market_economy_and_statist_planning.htm

١٤. ——————: **Direct democracy and de-growth**, The International Journal of Inclusive Democracy, Vol. ٦, No. ٤ (Fall ٢٠١٠), https://www.inclusivedemocracy.org/journal/vol٦/vol٦_no٤_takis_direct_democracy_degrowth.htm

ثانياً: المراجع:

أ. باللغة العربية:

١. أحمد قاسم حسين: **الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠٢١م.

٢. أنيس النقاش: **الكونفدرالية المشرقية: صراع الهويات والسياسات**، بيسان للنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠١٥م.

٣. جون دن: **قصة الديمقراطية**، نقله إلى العربية عبد الإله الملاح، مكتبة العبيكان للنشر، ط١، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٢م.

٤. جون مايز: "النظرية السياسية والبيئة"، في كتاب: **دليل أكسفورد للنظرية السياسية**، تحرير جون س. درايزك و(آخرين)؛ ترجمة بشير محمد الخضراء، مراجعة عمر التل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠٢٢م.

٥. د. وليد الجرجري: **دور الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية: دراسة تحليلية تطبيقية في إطار القانون الدولي العام**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن،٢٠٢١م.

٦.ديفيد هلد: **نماذج الديمقراطية**، ترجمة فاضل جتكر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١، بيروت، ٢٠٢٤م.

٧.روبرت أ. دال: **مقدمة إلى الديمقراطية الاقتصادية**، ترجمة محمد مصطفى غنيم، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ١٩٩٢م.

٨.علي أدهم: **المذاهب السياسية المعاصرة**، مطبعة المعارف، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٩.غيورغ سورنسن: **الديمقراطية والتحول الديمقراطي: السيرورات والمأمول في عالم متغير**، ترجمة عفاف البطاينة، مراجعة عبد الرحمن عبد القادر شاهين، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ط١، بيروت، ٢٠١٥.

١٠.محمد أحمد الأفندي: **النظرية الاقتصادية الكلية و السياسية الاقتصادية ج١**، مركز الكتاب الأكاديمي، الاردن،٢٠٢٠م.

١١. نور الدين علوش: **الفلسفة الأمريكية المعاصرة**، دار الرافدين، ط١، بيروت، ٢٠١٦م.

١٢. هبة رؤوف عزت: **المرأة والعمل السياسي: رؤية إسلامية**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٥م.

ب. باللغة الأجنبية:

١. André Gorz: **Capitalism, socialism, ecology**, translated by Chris Turner, Verso, New York, ١٩٩٤.

٢. Antonia Darder, and (others): **The international critical pedagogy reader**, Routledge, New York, ٢٠١٦.

٣. Béchir Chourou: "A Challenge for EU Mediterranean Policy: Upgrading Democracy from Threat to Risk", In "**A new Euro-Mediterranean cultural identity**", edited by Stefania Panebianco, Routledge, Great Britain, ٢٠٠٣.

٤. Carl Boggs: **Empire versus democracy: the triumph of corporate and military power**, Routledge, New York, ٢٠١١.

٥. Cornelius Castoriadis: **World in Fragments: Writings on Politics, Society, Psychoanalysis, and the Imagination**, edited and translated by David Ames Curtis, Stanford University Press, California, ١٩٩٧.
٦. David R. Brockman: **Dialectical Democracy through Christian Thought: Individualism, Relationalism, and American Politics**, Palgrave Macmillan, New York, ٢٠١٣.
٧. Dionysia-Theodora Avgerinopoulou: **Science-Based Lawmaking: How to Effectively Integrate Science in International Environmental Law**, Springer, Switzerland, ٢٠١٩.
٨. Fred Van Geest: **Introduction to Political Science: A Christian Perspective**, IVP Academic, United States of America, ٢٠١٧.
٩. Hans A. Baer: **Democratic Eco-socialism as a Real Utopia: Transitioning to an Alternative World System**, Berghahn Books, New York, ٢٠١٨.
١٠. Hassan Bougrine: **The Creation of Wealth and Poverty: Means and Ways**, Routledge, New York, ٢٠١٧.
١١. Janet Biehl: **Ecology or Catastrophe: The Life of Murray Bookchin**, Oxford University Press, United States of America, ٢٠١٥.
١٢. Janet Matina Sarbanes: **Letters on the Autonomy Project**, punctum books, United States of America, ٢٠٢٢.
١٣. Jean Mercier Ythier: **Economic Reason and Political Reason: Deliberation and the Construction of Public Space in the Society of Communication**, Wiley-ISTE, United States of America, ٢٠٢٢.
١٤. John Bellamy Foster: **Capitalism in the Anthropocene Ecological Ruin or Ecological Revolution**, Monthly Review Press, New York, ٢٠٢٢.
١٥. John P. Clark**: The Impossible Community: Realizing Communitarian Anarchism**, Bloomsbury Publishing, New York, ٢٠١٣.
١٦. Jonathan Joseph, and J. Allister McGregor: **Wellbeing, Resilience and Sustainability: The New Trinity of Governance**, Palgrave Macmillan, Switzerland, ٢٠٢٠.
١٧. Kim A. O'connell: **Discover Ancient Greece**, Enslow Publishing, United states of America, ٢٠١٤.
١٨. Mary Drinkwater: Towards a Narrative of a Robust Global Democracy: Critical Democratic and Decolonial Perspectives, In "**Transnational Perspectives on Democracy, Citizenship, Human Rights and Peace Education**", edited by Mary Drinkwater, and (others), Bloomsbury Publishing, Great Britain, ٢٠١٩.
١٩. Maurizio Passerin d'Entrèves**: The political philosophy of Hannah Arendt**, Routledge, New York, ١٩٩٤.

٢٠. Michael Haas: **Why Democracies Flounder and Fail: Remedying Mass Society Politics**, Palgrave Macmillan, United States of America, ٢٠١٩.
٢١. Murray Bookchin: "Comments on the International Social Ecology Network Gathering and the "Deep Social Ecology" of John Clark", In "**The global ecology**", edited by Edward Moran, The H.W. Wilson Company, United States of America, ١٩٩٩.
٢٢. Murray Bookchin: **Urbanization Without Cities: The Rise and Decline of Citizenship**, Black Rose Books, United States of America, ١٩٩٢.
٢٣. Mustafa Dinc: **Humanitarian Local and Regional Development: Sustainability and Conflict Prevention in the Information Age**, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, ٢٠٢٠.
٢٤. Nathalia E. Jaramillo: "Critical Pedagogy as Organizational Praxis", In "**Red seminars: radical excursions into educational theory, cultural politics, and pedagogy**", edited by Peter McLaren and (others), Hampton Press, United States of America, ٢٠٠٥.
٢٥. Peter G. Prontzos: "Collateral Damage: The Human Cost of Structural Violence", In **Genocide, War Crimes and the West: History and Complicity, Edited by Adam Jones**, Zed Books, New York, ٢٠٠٤.
٢٦. Peter McLaren, and Nathalia Jaramillo: "Critical Pedagogy in a Time of Permanent War", In **"If classrooms matter: progressive visions of educational environments"**, Edited by Jeffrey R. Di Leo and Walter R. Jacobs, Routledge, New York, ٢٠٠٤.
٢٧. Peter McLaren, and Nathalia Jaramillo: **Pedagogy and Praxis in the Age of Empire: Towards a New Humanism, Transgressions: Cultural Studies and Education, Volume ٣**, Sense Publishers, The Netherlands, ٢٠٠٧.
٢٨. Robert. E. Goodin: **Green Political Theory**, Polity Press, Cambridge, ١٩٩٢.
٢٩. Siniša Malešević: **Grounded Nationalism**: A Sociological Analysis, Cambridge University Press, United Kingdom, ٢٠١٩.
٣٠. Stuart Price: "Introduction: Journalism, democracy, and the critique of political culture", In "**Journalism, power, and investigation: global and activist perspectives"**, Edited by Stuart Price, Routledge, New York, ٢٠١٩.
٣١. Syed Ali Raza: **Social Democratic System**, Global Peace Trust, Pakistan, ٢٠١٢.
٣٢. Tatah Mentan: **The New World Order Ideology and Africa: Understanding and Appreciating Ambiguity, Deceit and Recapture of Decolonized Spaces in ٢١st Century Historical Argument and Presentation**, African Books Collective, United Kingdom, ٢٠١٠.

٣٣. The Ecologist: Whose Common Future: Reclaiming the Commons, In "**The Globalization and Environment Reader**", Edited by Peter Newell and J. Timmons Roberts, Wiley- Blackwell, India, ٢٠١٧.
٣٤. Wisdom J. Tettey: "The Mass Media, Political Expression and Democratic Transition", In "**Critical perspectives in politics and socio-economic development in Ghana**", edited by Wisdom J. Tettey, and (others), Koninklijke Brill, United states of America, ٢٠٠٣.

ثالثاُ: دوائر المعارف والمعاجم:

أ. العربية:

١. د. ناظم عبد الواحد الجاسور: **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية، ط١، لبنان، ٢٠٠٨م.

ب. الأجنبية:

١. **Contemporary authors, V.** ١٧١, Edited by Scot Peacock, The Gale Research International, United States of America, ١٩٩٩.
٢. **Encyclopedia of political thought,** Edited by Garrett ward Sheldon, Facts on File, United States of America, ٢٠٠١.
٣. **The Routledge Dictionary of Politics**, Edited by David Robertson, Routledge, New York, ٢٠٠٤.
٤. **The Encyclopedia of libertarianism**, Edited by Ronald Hamowy, SAGE Publications, United States of America, ٢٠٠٨.
٥. **Encyclopedia of political thought,** Edited by Mark Bevir**,** SAGE Publications, United States of America, ٢٠١٠**.**
٦. **International Encyclopedia of Social Policy**", volume ١, Edited by Tony Fitzpatrick and (others), Routledge, Great Britain, ٢٠١٠.
٧. **Encyclopedia of Global Justice**, Edited by Deen K. Chatterjee, Springer, New York, ٢٠١١.
٨. **Encyclopedia of power**", Edited by Keith Dowding, SAGE Publications, United States of America, ٢٠١١.
٩. **Encyclopedia of educational theory and philosophy,** edited by D.C. Phillips, SAGE Publications, California, ٢٠١٤.
١٠. **Encyclopedia of World Geography**, edited by R.W. McColl, Facts on File, New York, ٢٠١٥.
١١. **The SAGE Encyclopedia of Political Behavior,** Edited by Fathali M. Moghaddam, SAGE Publications, United states of America, ٢٠١٧.
١٢. **Routledge handbook of ecological economics: nature and society**", edited by Clive L. Spash, Routledge, New York, ٢٠١٧.

١٣. **Encyclopedia of Greece and the Hellenic Tradition, Volume ٢**, Edited by Graham Speake, Routledge, New York, ٢٠١٩.

١٤. **Encyclopedia of Critical Political Science**, Edited by Clyde W. Barrow, Edward Elgar Publishing, Massachusetts, ٢٠٢٤.

رابعاً: المواقع الإلكترونية على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت":

http://cas.loyno.edu/philosophy/bios/john-p-clark
https://web.archive.org/web/٢٠٢١٠٥١٠١٦١٠٢١/https://openlibrary.org/authors/OL٣١١٢٩٥٨A/Takis_Fotopoulos
https://www.bloomsbury.com/us/author/takis-fotopoulos/
https://www.inclusivedemocracy.org/journal/vol١٣/vol١٣_no١_contributors.htm
http://www.inclusivedemocracy.org/fotopoulos/
Arran Gare: **Beyond Social Democracy? Takis Fotopoulos' Vision of an In Democracy as a New Liberatory**, in Democracy & Nature, Vol. ٩, No. ٣, November ٢٠٠٣:
https://www.democracynature.org/vol٩/vol٩_no٣_٢٠٠٣.htm
The Ecologist May-June ١٩٩٢: Vol ٢٢ Iss ٣:
https://www.resurgence.org/magazine/ecologist/issues١٩٩٠-١٩٩٩.html